يقر حسن الخطاب، زعيم «خلية أنصار المهدي»، الذي أفرج عنه ليلة الخميس الماضي بعفو ملكي رفقة 36 معتقلا من التيار السلفي، بعد سلسلة من المراجعات الفكرية والسياسية، التي قاموا بها داخل السجون المغربية، بأن التيار السلفي ارتكب أخطاء كثيرة، وكفّر الدولة والنظام في مرحلة من تاريخ المغرب، «لكنه يصحح أخطاءه الآن انطلاقا من المراجعات التي قام بها داخل السجون». واعتبر الخطاب أن خروجه من السجن ومعانقة أهله وذويه جاء بفضل الالتفاتة النبيلة للملك محمد السادس، وبفضل للمراجعات الفكرية والسياسية التي قام بها داخل السجن، وكذا بفضل المجهودات التي قامت بها الحكومة في شخص رئيسها عبد الإله بنكيران، ووزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والجمعيات الحقوقية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

قال : خرجنا من السجن الأصغر إلى السجن الأكبر نحمل مشروعا

الخطاب: فرحتنا لن تكتمل حتى يغادر بلعيرج وآخر سلفي أسوار السجن

1625/15

حاوره
الشرقي لحرش

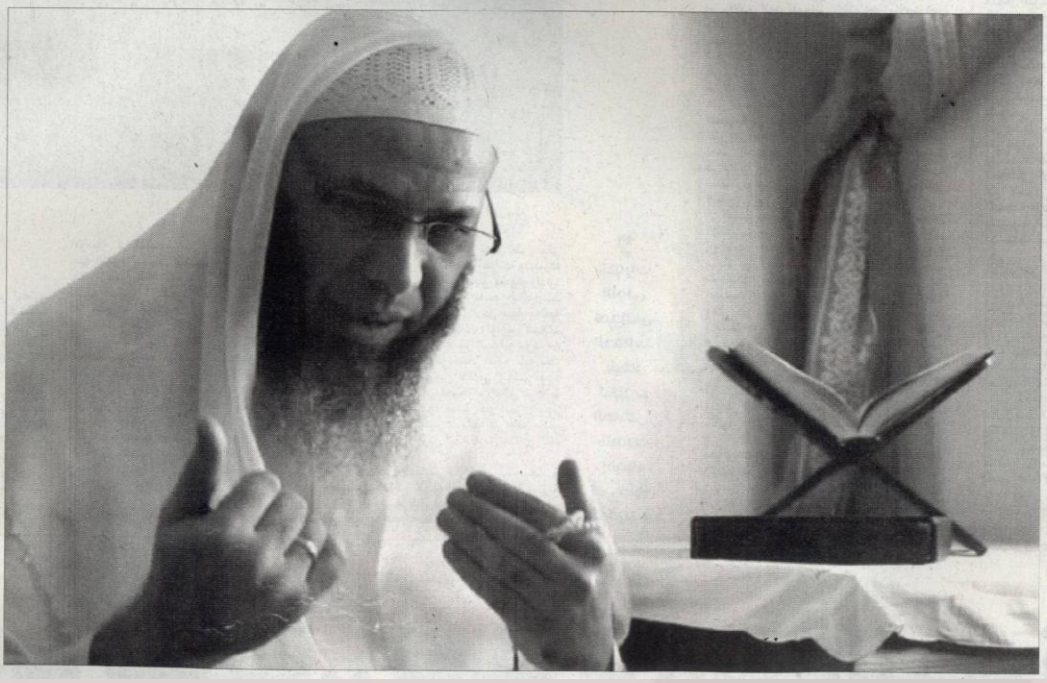

«لو كان المغرب قبل 2003 كما هو عليه الآن لما كنت في السجن، ولو بقي كما كان وظلت الدولة المغربية جامدة لبقينا أيضا جامدين في السجن»

ماذا بعد الإفراج عنك؟

نحن نعتبر الإفراج خطوة في ألف ميل، لقد خرجنا من السجن الأصغر إلى السجن الأكبر نحمل فكرا ونحمل مشروعا، واعتقد أن الفرحة لن تكتمل إلا بخروج آخر معتقل من السجن، واعتقد أن هذا سيكون عملنا، وسنحاول التسريع به في القريب العاجل، لن نركب على الموجة، نحن حملة فكر وحملة تيار، لا يزال أبناؤنا في السجن، لذلك هناك مشروع لجمع شتات التيار السلفي وفق ثوابت الأمة، وخلق نقاش سلفي سلفي، ونقاش سلفي مجتمعي في المغرب، حتى لا يبقى هذا التيار في الهامش، بل نريده أن يكون في صلب الدينامية والمتغيرات التي يعرفها المغرب، فهذه مجموعة من التصورات التي نعتقد أن لنا من الآليات التي تمكننا من إنزالها وترجمتها على أرض الواقع ما يكفي منها.

أؤكد مرة أخرى أن الفرحة لن تكتمل حتى يخرج عبد القادر بلعيرج من السجن، ويخرج آخر معتقل من التيار السلفي، ويجمع الله شمل هذا التيار على أسس لا تتنافى مع التصورات العامة للبلد، صحيح قد نختلف، لكن اختلافنا اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، لذلك أجدد الشكر مرة أخرى للعاهل المغربي على الثقة التي وضعها فينا، وإعطائه الفرصة لنا من جديد لنصحح مجموعة

لنا من جديد لتصحح مجموعة من الأخطاء التي ارتكبناها، وأؤكد لك اننا نتحمل مسؤوليتنا الكاملة، ولا نتلقى تعليمات أو توجيهات من أي جهة. كل ما في الأمر اننا أمنا بمشروع على الدولة، وناقشناه مع الدولة، «وإلى مخلونيش نخدم غادي نقول مخلونيش نخدم».

◗ ما حقيقة خلية أنصار المهدي؟

✧ والله لا أريد الرجوع إلى الماضي، فانا متفائل بالمستقبل أكثر، لكن إذا أردنا أن نتحدث عن خلية أنصار المهدي وعن سياقها الزمني الذي جاءت، فأقول إنها جاءت في مرحلة سوداء في تاريخ المغرب، مليئة بالاعتقالات في صفوف التيار السلفي، لا أريد أن أحمل المسؤولية لأحد وأقول إننا كنا مظلومين ولم نفعل شيئا «ومدرنا والو والشكوى لله»، ونبدأ في البكاء على الأطلال، نحن ارتكبنا أخطاء، وكفرنا الدولة والمجتمع، وهناك جهات أخرى ارتكبت أخطاء أيضا، ونحن الآن نصحح أخطاءنا، وأعتقد أن المستقبل حافل وينبغي أن ننظر إليه بتفاؤل.

◗ خلية أنصار المهدي تحيل على الشيعة، لماذا اخترتم هذا الاسم؟

✧ اسم خلية «أنصار المهدي» لا علاقة لنا به، بل أطلقته علينا بعض الجهات، بعدما ضبطت معي في فترة الاعتقال جزءا من كتاب حول «أشراط الساعة» بعنوان "المهدي وأنصاره»، هذا ما في الأمر، أما أنا فلا علاقة لي بالشيعة، بل أنتمي إلى أهل السنة والجماعة، لا أكفر الشيعة واعتبرهم أهل قبلة، أما عدائي الشديد فهو مع الروافض الذين يسبون أبا بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم.

◗ متى بدأتم المراجعات الفكرية؟

✧ إذا كنت تتحدث معي عن المراجعات الفكرية والسياسية، فأنا دائم المراجعة، لقد بدأت ذلك منذ سنة 1989، إذ كنت ومازلت دائم البحث عن الحقيقة.

تميزت مسيرتي بمجموعة من المحطات، فقد أمضيت 17 سنة داخل تيار الهجرة والتكفير، وكنت من بين حوالي 50 شخصا كفروا الدولة والنظام واعتزلوا المجتمع بالهجرة إلى أحد جبال الناظور، بدعوى أن النظام كافر والمجتمع كافر وينبغي اعتزاله، وبدأنا في تأسيس دولة خاصة بنا هناك، كما أنني أمضيت فترة في جماعة العدل والإحسان وكنت نقيب شعبة بها، فأنا طالب علم وباحث عن الحقيقة، لذلك قد أقول لك غدا عكس ما أؤمن به الآن إذا وجدت الدليل والحجة.

◗ ما هي أهم المراجعات التي قمتم بها داخل السجن؟

✧ أقول لك إنه لو كان المغرب سنة 2003 مظلما هو عليه الآن لما دخلت السجن، المغرب تغير كثيرا وهذا بشهادة الجميع، صحيح أننا لم نصل إلى ما نطمح إليه وإلى درجة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم الذي تحدث عنه روسو، ولكن المغرب "تبدل بزاف"، وهذا لا ينكره أحد.

التغيرات التي شهدها المغرب وأجواء الحرية التي أصبحت متوفرة فيه، جعلت من الصعب الجمود على أفكار معينة كنا نؤمن بها، ولو بقيت الدولة جامدة لبقينا جامدين أيضا في السجن.

أما مجمل المراجعات التي قام بها التيار السلفي الإصلاحي في السجون، فتتمثل في الموقف من النظام الذي أصبحنا نؤمن بمشروعيته بعد أن كنا نعتبره كافرا ومرتدا ولا يجوز التعامل معه، فضلا عن التأصيل للأحزاب والجمعيات الحقوقية من منظور سلفي.

◗ هل للدولة دخل في المراجعات التي قمتم بها؟

✧ الدولة ليس لها أي دخل في المراجعات التي قمنا بها في السجن، "الدولة لا دخل لها ولم يصنعنا احد ولم يعمل علينا شيء»، بل إننا كنا نقوم بمراجعات ومبادرات ويتم رفضها، قبل أن تنفرج الأمور بعد سنة 2011، كنا نقوم بمبادرات ومراجعات «ونناطلو عليها العصى»، هذا من باب التوضيح حتى لا يقول أحد إن التيار السلفي صنعته الدولة.

◗ كيف كان يتم النقاش وتبادل الأفكار بينكم في السجن؟

✧ كنا نقيم حلقات نقاش، وكنت أدرس أربع ساعات في اليوم، كما كان لي منسق في كل سجن، كنا نتواصل عبر الهاتف والرسائل المكتوبة، لم يكن الأمر سهلا وهينا علينا، فقد كان يضيق الخناق علينا أحيانا، فنضطر إلى بعث الرسائل مع العائلات لبعضنا البعض، حينما يزيلون لنا الهاتف، حتى لا يتوهم أحد مرة أخرى ويقول إننا صنعتنا الدولة، «راه ضربونا، بكفي أن نعرف انني خضت إضرابا لمدة 27 يوما من أجل الاعتراف بنا فقط».

◗ كيف كان الإقبال على حلقات التدريس التي كنت تقوم بها، وما درجة اقتناع المعتقلين بالتخلي عن أفكار العنف والتطرف؟

✧ كان هناك إقبال مهم، لكن كما يقال إرضاء جميع الناس غاية لا تدرك.

◗ كم هو عدد الذين اقتنعوا بترك أفكار العنف والتطرف والتحقوا بما تسميه بالتيار «السلفي الإصلاحي»؟

✧ ما بين 300 إلى 400 معتقل، وأقول لك إنني لا أقبل انتماء أحد إلى هذا التيار قبل أن أتيقن تماما من مراجعاته، مخافة أن يخرج لي بتصريحات مخالفة للتصورات التي بنيناها.

شيء آخر أريد أن أقوله يتمثل في أنه حين كنا نتحدث عن تيار سلفي إصلاحي من داخل السجن «كانو تيضحكو علينا وتيقولو لينا انتوما أرهابيين مجرمين بقاوا في الحبس»، هذا كلام النخب الفكرية، فما بالك بالأجهزة الأمنية، النخب الفكرية لا تقبل بوجودنا بدعوى الظلام وغير ذلك.

◗ حدثنا عن الأطراف التي دخلت معكم في حوار أثناء فترة الاعتقال؟

✧ تحاورنا مع كل الأطراف ومع كل الفاعلين، أنا شخصيا «جلست مع كلشي» رئاسة الحكومة، الأجهزة الأمنية، وزارة العدل والحريات، ووزارة الأوقاف، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والجمعيات الحقوقية.

◗ هل زاركم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؟

✧ وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لم يزرنا.

وماذا عن مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات..

مصطفى الرميد كان متواجدا معنا باستمرار عن طريق ممونه، وقد بذل مجهودا كبيرا لحل هذا الملف، لهذا أوجه له الشكر مرة أخرى على ما قام به.

◗ ما هي رهانكم الآن؟

✧ الآن نعمل على جمع شتات التيار السلفي، وسننظم أول ندوة بمدينة فاس، الأربعاء المقبل، للإعلان عن ميلاد جمعية على شكل حركة إسلامية تعمل تحت التصور العام لثوابت الأمة، ستكون مختلفة بالطبع عن باقي الحركات الإسلامية الموجودة في الساحة، ستكون لنا خصوصياتنا كسلفيين، فالحركات الإسلامية الموجودة في المجتمع تختلف ظروف وسياقات تشكلها وأهداف وجودها عن بعضها البعض.

◗ رسالة أخيرة..

✧ أوجه كلمة لأبناء التيار السلفي الإصلاحي الذين مازالوا في السجون، وأقول لهم لن يهنأ لنا جفن حتى يخرج آخر معتقل من السجن، وسنعمل على إيجاد آليات للاشتغال من داخل المجتمع، لذلك نحن متفائلون بالمستقبل.

> نقد قمنا بأخطاء وارتكبنا أشياء مخالفة للقانون، ولا يمكن أن نلقي بالائمة على أحد، ونقول إننا كنا مظلومين»

الجلوس على القرعة والخروج من السجن بكلوة واحدة

◗ هل تعرضت للتعذيب داخل السجن؟

✧ الخص لك ذلك في كلمة، فمن سنة 2003 إلى سنة 2011، كان السجن مرحلة «كحلة»، بكل ما تحمله الكلمة من معنى. أما بعد 2011، فهناك تغيير على مستوى آليات التحقيق وغير ذلك، أنا هنا أصف الحقيقة ولا أنذر الورود على أحد.

◗ تعرضتم للتعذيب؟

✧ هذه حقيقة لا ينكرها أحد، جميع أنواع التعذيب بما في ذلك، الجلوس على «القرعة» تعرضت لها، الحقيقة لا تخفى على أحد، والملك محمد السادس شخصيا سنة 2005 تحدث عن وجود خروقات في ملف المعتقلين، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية، بكفي أن تعرف أنني خرجت من السجن «بكلوة واحدة»، لكن أعتقد أنه إذا كنت أريد أن أتصالح مع الدولة ومع المجتمع، فلا داعي للحديث عن الماضي الذي أصبح واقعا، ما يهمني هو المستقبل.

احتجاجات سلفيين

مجلس الجالية.. المصير المجهول

خالد الشرقاوي السموني

دعا الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج الحكومة، مؤخرا، في إطار ندوة صحافية، إلى تقديم المزيد من الدعم للمجلس، معتبرا أن الميزانية المخصصة له «هزيلة» وأنه أضحى عاجزا عن دعم عدد من منظمات المجتمع المدني التي تريد خدمة قضية الوحدة الوطنية وتسويقها في الخارج.

والسؤال المطروح على رئيس المجلس وأمينه العام هو: هل المجلس أحدث فقط للدفاع عن قضية الوحدة الوطنية؟ علما أن قضية الوحدة الترابية قضيتنا جميعا، وينبغي أن يكون الدفاع من أجلها نابعا من روح المواطنة وبغير مقابل مادي، لأن كثيرا من الجمعيات تسترزق بهذه القضية.

ثانيا، ينبغي أن يعلم الأمين العام للمجلس حينما طلب من الحكومة أن ترصد له ميزانية مهمة للقيام بمهمته الوطنية، أن هذا المجلس انتهت مهمته منذ سنة 2011.

فقد تم إحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج بمقتضى ظهير بتاريخ 21 دجنبر 2007، تفعيلا لمطالب المغاربة القاطنين بالخارج، الذين كانوا ومازالوا ينتظرون من هذه المؤسسة وضع استراتيجية استشرافية للسياسات العمومية في مجال تدبير شؤونهم.

وأن هذا المجلس لم يعقد منذ ذلك التاريخ إلا جمعية عمومية واحدة، على خلاف ما تنص عليه مقتضيات الظهير المؤسس للمجلس. وفي شهر دجنبر من سنة 2011، انتهت مدة انتدابه المحددة في أربع سنوات، ومع ذلك فإنه استمر في صرف الميزانية دون الرجوع إلى الجمعية العمومية.

ودون الدخول في موضوع في الاختلالات المالية بهذا المجلس، والتي سبق أن تم طرحها داخل البرلمان، وكذا مسألة المطالبة بافتحاص مالي لطرق صرف ميزانيته، فإن هذه المؤسسة تعرف نوعا من الجمود، كما فشلت في أداء مهامها التي أنيطت بها بمقتضى الظهير المشار إليه، وذلك راجع لعدة أسباب، منها ما هو سابق على إحداثها، ومنها ما هو لاحق على ذلك.

في البداية أريد أن أشير أنني كنت من الذين انتقدوا المنهجية التي اعتمدها فريق العمل الذي كلفه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لإجراء المشاورات مع مكونات الجالية المغربية بالخارج سنة 2007، في إطار الإعداد لتأسيس المجلس، حيث إن عددا من الجمعيات الممثلة للجالية لم يتم استشارتها، وحتى إن تم ذلك استدراكا بعد تصاعد الاحتجاجات لهذه الجمعيات، لم يأخذ فريق العمل بعين الاعتبار ملاحظاتها واقتراحاتها في وضع التصور العام بخصوص تشكيل المجلس، حيث كان هناك توجه أحادي، وإصرار على اختيار أسلوب التعيين، تجنبا الخوض في نقاشات عمومية تهم مسألة الانتخاب. ولئن كان الرأي الأحادي قد استقر على التوجه المتعلق بالتعيين، فإنه لم تتم الاستفادة من بعض الدول التي سبقتنا في التجربة كفرنسا والبرتغال وغيرهما، وذلك عند تأسيس مجلس للجالية تتوفر فيه أسس الديمقراطية والفعالية والتمثيلية الواسعة، ثم لم يتم إنجاز تقرير عام يضم بالإضافة إلى وجهة نظر الفريق، وجهات نظر الهيئات المذكورة، التي يمكن على أساسها وضع تصور استشاري متكامل يرفع إلى الجهات العليا.

> ترؤس إدريس اليزمي لمؤسستين دستوريتين ساهم في تعقيد المشكل

ولذلك كان الأساس من البداية غير متين في بنيانه وتعتريه نواقص، الأمر الذي يفسر فشل هذا المجلس وفشل قيادته.

فالآن مرت ثمان سنوات على إحداث المجلس، وبقي أداؤه محدودا وبطيئا، لم يرق إلى تطلعات وآمال أفراد الجالية المغربية بالخارج. فلم يستطع هذا المجلس إعداد وتقديم الإجابات العمومية الملائمة لمطالب الهجرة، خاصة على المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي، كما هو منصوص عليه في الظهير المؤسس، وكذا فشله في إطلاق تفكير جدي ممنهج لإيجاد رؤية شمولية لتدبير منسجم ومتناغم استجابة للتوسع الديمغرافي والتوزع الجغرافي والتحولات السوسيوثقافية التي عرفتها الهجرة المغربية، وبلورة أجوبة مؤسساتية ملائمة في مستوى الرهانات المتعددة والمتجددة من جهة، وجعل الهجرة المغربية رافدا من روافد التنمية المحلية من جهة أخرى، وهذا ما سجله الكثير من الفاعلين المهتمين بقضايا الجالية المغربية.

كما لم يقدم المجلس، منذ إحداثه، وفق ما تنص عليه المادة الثانية من الظهير المؤسس، أي رأي استشاري في الملفات الحيوية المتعلقة بالتوجهات الأساسية للسياسات العمومية التي من شأنها أن تضمن للمغاربة المقيمين بالخارج الحفاظ على أواصر الارتباط الوثيق بهويتهم المغربية، وممارسة حقهم في المشاركة السياسية وتمثيليتهم في المؤسسات الدستورية المنتخبة، كما أقر ذلك دستور 2011، الذي لم تفعل مقتضياته المتعلقة بالأفراد الجالية، ولم تصدر القوانين التنظيمية المتعلقة بذلك.

كما أن المجلس، حسب المادة 25 من الظهير، لم يرفع إلى جلالة الملك اقتراحات وجيهة بشأن تصوره لتركيبة المجلس، والكيفيات الأكثر ملاءمة لاختيار أعضائه، حرصا على ضمان أفضل وأنجع تمثيلية للمغاربة بالخارج، حيث إن المجلس كان من المفروض بعد أربع سنوات من تأسيسه أن يكون قد بلور رأيا استشاريا في هذا الخصوص، لكي يصبح مجلسا انتخب أعضاؤه بطريقة ديمقراطية.

ومما ساهم في تعقيد المشكل، وهو ترؤس إدريس اليزمي لمؤسستين دستوريتين: مجلس الجالية المغربية بالخارج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مما أثر على أدائه بالنسبة إلى المهام المتعلقة بمجلس الجالية، وهو ما فوت على المغاربة القاطنين بالخارج فرصة معالجة الكثير من الملفات الاستراتيجية، ورسم التوجهات الأساسية للسياسات العمومية.

كما لم ينصب الاهتمام على تفعيل المادة 25 من الظهير المؤسس بخصوص مسألة المشاركة السياسية للجالية المغربية ودورها في الديمقراطية التشاركية، وكذا تصور المجلس لتركيبته، والكيفيات الأكثر ملاءمة لاختيار أعضائه، حرصا على ضمان أفضل وأنجع تمثيلية للمغاربة بالخارج، حيث إن المجلس كان من المفروض بعد أربع سنوات من تأسيسه أن يكون قد بلور رأيا استشاريا في هذا الخصوص.

مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية

أخبار اليوم المغربية

برلماني من البيجيدي: مجلس الجالية لا يفعل شيئا سوى تنظيم سهرات الخمر

الرباط حليمة أبروك

انتقادات لاذعة وجهها نائبان برلمانيان من العدالة والتنمية إلى كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية بالخارجية، اللذين يترأسهما إدريس اليزمي. مساء أول أمس، أثناء عرض ميزانية رئاسة الحكومة، من قبل وزير الحكامة محمد الوفا، في لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، تساءل النائب البرلماني عن مدينة وجدة، عبد العزيز أفتاتي، عن دور «مؤسستين تحسب ميزانيتهما ضمن ميزانية رئاسة الحكومة ولا يعرف أحد دورهما». وأضاف أفتاتي أن الأمر يتعلق بكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج، المرؤوسين من طرف إدريس اليزمي.

أفتاتي وصف توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإرث ب«العمل البئيس»، فيما قال النائب عبد الكريم النماوي، عن البيجيدي، متحدثا عن مجلس الجالية، إنه «لا يقوم بأي شيء». مضيفا: «هاذ المجلس عارفينو شنو تيدير، يالله تيدير السهرات فيهم الشراب»، مضيفا: «أتحدى أي شخص أن يأتي ويشرح لنا ما يفعله هذا المجلس في الخارج وما يقدمه للجالية المغربية»، وتساءل النماوي عن سبب ترؤس اليزمي لمجلسين، قبل أن يصفه بأنه ينتمي إلى فئة «الكائنات المحمية» des espèces protégées، على حد تعبيره.

الوفا رفض الرد على هذه الانتقادات، واكتفى بالقول: «هناك مجالس ملزمة بتقديم تقاريرها أمام مجلسي النواب والمستشارين، حينها قوموا بعملكم واطرحوا عليها تساؤلاتكم»، مؤكدا للبرلمانيين أن من حقهم التساؤل حول مآل «التقرقيبة» التي تأخذها تلك المجالس.

التفاصيل ص 2

نواب ينتقدون مجلسي اليزمي أثناء عرض ميزانيتهما

ادريس اليزمي في البرلمان

الرباط
حليمة أبروك

اغتنم نواب برلمانيون، مساء أول أمس الاثنين، فرصة عرض ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن ميزانية رئاسة الحكومة ليوجهوا انتقادات حادة إليه، وإلى رئيسه إدريس اليزمي وصلت حد التساؤل حول جدوى وجوده، وذلك بعد التوصية الصادرة عنه مؤخرا بخصوص المساواة في الإرث بين الجنسين.

فبعدما قدم الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، محمد الوفا، مساء أول أمس، ميزانية رئاسة الحكومة أمام أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، والتي تضمنت ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي أوضح أنها تصل إلى 85 مليونا و81 ألف درهم، تدخل نواب برلمانيون لانتقاد المجلس متسائلين عن جدواه.

النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، عبد العزيز أفتاتي قال في ملاحظاته على ميزانية رئاسة الحكومة إنها تتضمن ميزانية مؤسسات تبدل مجهودات ملحوظة وتقوم بأدوار مهمة، مشيرا في المقابل إلى أن هناك مؤسستين تحسب ميزانيتهما ضمن ميزانية رئاسة الحكومة «ولا يعرف أحد دورهما». وأضاف أفتاتي أن الأمر يتعلق بكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج المرؤوسين من طرف إدريس اليزمي.

أفتاتي أوضح بخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه يقوم بمجهود على مستوى الفروع، في حين انتقص من دوره على مستوى المركز الذي «يريد البعض رفعه إلى درجة القداسة»، على حد تعبيره، مشيرا إلى التوصية الصادرة عنه مؤخرا بخصوص المساواة في الإرث، والتي وصفها بـ«العمل البئيس»، و«البعيد عن حرية التعبير»، معتبرا أن المجلس «يتدخل في أمور لا تخصه».

وتساءل أفتاتي عن دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا مجلس الجالية المغربية بالخارج، هذا الأخير الذي «كان موضوع شكايات عديدة، وفي مناسبات كثيرة»، يقول أفتاتي الذي طالب بمعرفة مآل الأموال التي تذهب للمجلسين.

النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، عبد الكريم النماوي، بدوره تدخل لدعم طرح أفتاتي بخصوص جدوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دافعهما في ذلك، التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث بين الجنسين، والتي انتقدها النماوي بشدة، حيث قال: «المجلس الوطني لحقوق الإنسان هاذ المرة قال ألمرا تورث قد الراجل، المرة الجابة بقول الراجل يتزوج بالراجل، والمرا تتزوج بالمرا»، موجها في السياق نفسه انتقادات حادة لليزمي، ومتسائلا عن سبب ترؤسه لمجلسين قبل أن يصفه بكونه ينتمي إلى فئة «الكائنات المحمية des espèces protégées» على حد تعبيره.

وواصل النماوي انتقاده لمجلس الجالية المغربية بالخارج، الذي تصل ميزانيته إلى 49 مليون درهم، حيث قال إنه «لا يقوم بأي شيء»، مردفا «هاذ المجلس عارفينو شنو تيدير بالله تيدير السهرات فيهم الشراب»، مضيفا «أتحدى أي شخص أن يأتي ويشرح لنا ماذا يفعل هذا المجلس في الخارج، وماذا يقدم للجالية المغربية».

الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، محمد الوفا، الذي قدم ميزانية رئاسة الحكومة، علق على ملاحظات النائبين بخصوص المجلسين المذكورين بالتأكيد على أنه لن يرد على الانتقادات لأنه ليس من حقه القيام بذلك، قبل أن يردف: «هناك مجالس ملزمة بتقديم تقاريرها أمام مجلسي النواب والمستشارين، حينها قوموا بعملكم واطرحوا عليها تساؤلاتكم»، مضيفا أنه كوزير للحكامة طلب بأن يتم إرفاق ميزانية المجالس بورقة تتضمن منجزاتها وكيفية صرفها للأموال العمومية، مؤكدا للبرلمانيين أنه من حقهم التساؤل حول مآل «التقرقيبة» التي تأخذها تلك المجالس.

المساواة في الإرث من زاوية علم الاجتماع

علي الشعباني: المجتمع لم ينضج معرفيا ليناقش المساواة في الإرث

تتواصل ردود الفعل حول توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى المساواة بين الجنسين، حيث تحول الموضوع من مجرد توصية، من ضمن مجموعة من التوصيات التي تضمنها التقرير، إلى نقاش طرح سجالا واسعا أخذ أبعادا دينية واجتماعية وسياسية.

في هذا السياق، أكد علي الشعباني، الباحث في علم الاجتماع، بالنسبة لموضوع المساواة في الإرث الذي أثار مؤخرا ضجة وسجالا واسعا، أن الدين، يعد أساسيا في المجتمع ولايجب خلق الفتنة بين الناس ،موضحا أن المجتمع لم يصل إلى نوع من النضج المعرفي ليواكب مثل هذه المواضيع، لذا وجب على الأحزاب «أن تاخذ هذه النقطة بعين الاعتبار بشكل ذكي وليس بغباء». وتساءل المتحدث عن جدوى طرح هذا الموضوع في هذا الوقت بالذات، خاصة أن هناك مواضيع أهم من موضوع المساواة في الإرث.

أيت لحلو: الدين يجب أن يتماشى مع أوضاع المجتمع وليس العكس

ومن جانبه، يرى ادريس ايت لحلوأستاذ علم الاجتماع أن المساواة في الإرث موضوع يظهر أنه مرتبط، على اعتبار أنه يقارب موقع المرأة ومكانته في الإسلام، «لكنه مختلف في العمق

وأكد أيت لحلو أن موضوع المساواة في الإرث يحتاج إلى السوسيولوجيا الدينية، وليس إلى الاجتهاد الفقهي، «وذلك من أجل تحليل يرى المجتمع المغربي بطريقة براغماتية واقعية» مردفا بانه «إذا أخذنا موضوع المساواة في الإرث من الناحية السياسية، فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الطبائع، فهناك مناطق في المغرب لا ترث فيها المرأة، وهناك مناطق توظف الوصية».

ويكمن الحل بالنسبة لأيت لحلو في اعتماد قيمة الإنصاف «كمدخل لقضية المساواة في الإرث» موردا أنه تجب الرؤية من منظور الانثروبولوجيا الدينية «التي عليها أن تدرك الواقع الذي نعيشه في المغرب، لأن هناك عامل العرف في بعض المناطق، والذي يسود فوق أي عامل آخر».

ووصف أيت لحلو النقاش الدائر حاليا حول المساواة في الإرث بـ«النقاش العقيم» لأنه «سياسي، والهدف منه هو الفوز السياسي»، في حين أن الأجدر بالنسبة لخبير علم الاجتماع هو أن «تترك كل أسرة لإدراكها مفهوم الميراث، وحسب الدواعي والظرفية، شريطة أن يسود منطق الأخلاق، وإلا سنعود إلى منطق الغابة»، قبل أن يشدد على أن «الدين يجب أن يتماشى مع أوضاع المجتمع وليس العكس».

عمود

إشكالية الإرث

854915

بعد أن تم الحسم في إشكالية الإجهاض الذي عرف نقاشات حادة وتجاذبات كثيرة بين مختلف الفاعلين السياسيين والحقوقيين ورجال الدين، تمت إثارة ملف الإرث الذي تعتبر ثوابته وأحكامه محسومة قطعيا في نص قرآني الذي لايجب تجاوزه نظرا لوضوحه.

كثر الجدال مؤخرا الذي كانت شرارته الأولى انطلاقا من مواقع وشبكات التواصل الإجتماعي على خلفية توصية تعتبر الأولى من نوعها صادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، والتي تطالب بمنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في كثير من المجالات ليس فقط على مستوى حقها في الإرث.بل الأدهى من ذلك، ذهب الحداثيون إلى المطالبة بالمساواة الكاملة في العديد من النقط التي تتعارض مع ديننا الحنيف، فكيف يعقل أن تثير البلبلة والفتنة في مجتمعنا الذي أصبح منحلا ومنحرفا باسم الحداثة والعصرنة، حيث ظلت الأسرة تعيش تفككا خطيرا لايمكن للمرء ، وظواهر مسيئة حيث أن الإبن يتخلى عن والديه باسم التحرر ويضعهما في دار العجزة ويكتفي بزيارتهما إذا سمحت ظروفه لذلك.

فأثر الحداثة والعصرنة ظهر جليا بشكل سلبي في مجتمعنا ولايتلاءم مع مبادئنا وأخلاقنا التي تنص عليها شريعتنا السمحاء، وفكك شمل الأسر التي كانت نموذجا في التلاحم والتكافل والتضامن، وإذا رجعنا إلى قولة المغفور له الحسن الثاني الحكيمة والرشيدة والتي هي كالتالي: « أنه إذا كان المقصود بالحداثة القضاء على مفهوم الأسرة، والسماح بالمعاشرة الحرة بين الرجل والمرأة، والإباحية في طريقة اللباس ومما يخدش مشاعر الناس، إذا كان هذا هو المقصود بالحداثة، فإني أفضل أن يعتبر المغرب بلدا يعيش في عهد القرون الوسطى على أن يكون حديثا»

فمن خلال ماتضمنته كلمة المغفور له الحسن الثاني من ذلك يتبين أن الحداثة شيء ذو الحدين تستدعي الإحتراز وتكييفها بما ينسجم مع مبادئنا وقيمنا التي ترعرعنا عليها، فإن الأسرة كنز لابد من الحفاظ عليه، ولايمكن أن نهدم ركن من أركانها.

● فاطمة ماحدة

رابطة علماء المغرب تساير توصية اليزمي

فاجأت رابطة علماء المغرب الجميع بتبني موقف مساير لتوصية إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الداعية إلى المساواة في الإرث بين الجنسين، إذ دعا أمينها العام أحمد عبادي إلى « قراءة نسقية تستحضر أبعاد الوحي ومقاصده لاستكمال التمثل لقضايا النساء في سياقنا المعاصر، مع الحرص على إنتاج حلول واقعية للمشاكل التي راكمتها القراءات المجزئة، والمعطلة لنصوص الوحي، قرآنا وسنة».

وأوضح عبادي، في افتتاح أشغال الندوة الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء، أمس (الثلاثاء) تحت عنوان «ريادة النساء الدينية في الإسلام : مقتضيات النص ومعطيات الواقع» أن قضايا النساء وإشكالاتها ليس مردها النص الشرعي فقط، بل يتداخل فيها الشرع بالعرف والعادات الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يستلزم استعمال مفاتيح علوم التاريخ والاجتماع والسياق ومقتضات الواقع المعاصر.

وأوضح الأمين العام للرابطة المحمدية أن السيرة النبوية، القولية والفعلية والتقريرية، تظهر أن النساء اضطلعن بأدوار ريادية في مختلف مناحي الحياة اجتماعيا وعلى مستوى الأمة، ضاربا المثال على ذلك بأم المؤمنين خديجة بنت خويلد، التي كانت رائدة قومها، بالإضافة إلى العديد من النساء التي أظهر التاريخ الإسلامي ريادتهن وتميزهن داخل مجتمعهن في شتى أصناف العلوم من طب وفلك وهندسة وحسبة وتدبير.

ولم يتردد عبادي في الدعوة إلى تأصيل تاريخي وشرعي وعلمي لقضايا النساء «انطلاقا من الرؤية القرآنية الكلية وهدي خير البرية»، وإلى أن يكون ذلك منطلقا للقيام بواجب الاجتهاد العلمي الرصين في وعي بمقتضيات النص، واستحضار معطيات الواقع، والسياق الكوني المعاصر.

من جهتها اعتبرت أسماء لمرابط، رئيسة مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام، أن مكانة المرأة محورية في الفكر والخطاب الإسلامي وطرحها في السياق الراهن يكتسي أهمية بالغة في سياق العولمة، مشددة على أنه يعد ممكنا التزام الصمت في مواجهة القضايا العالقة الحقيقية للنساء، وأنه لم يعد مسموحا الاختباء خلف الماضي والتاريخ واللجوء إلى المتخيل الإسلامي خوفا من مواجهة واقع مر.

وأوضحت لمرابط أن المرجعية الإسلامية، والسيرة النبوية كانت رائدة في هذا المجال، على اعتبار أن الرسول أمر أصحابه بأخذ نصف دينهم عن امرأة، وأن التاريخ حافل بنماذج لنساء فقيهات رائدات عالمات في نقل المعرفة الدينية، لكنها تركت على هامش التاريخ.

ياسين قطيب

لماذا يتستر الوزير الرباح على النهب والسرقة في شركة الطرق السيارة؟
الوطن الآن

مداخل أساسية كي لا يقود الفقهاء واليسراويون المغرب إلى حرب أهلية

أحمد يسف، الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى

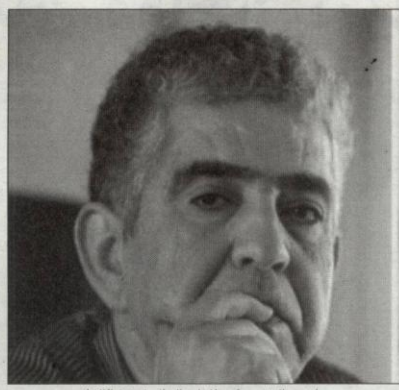

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

633/22

أحمد لفضالي

يستوقفنا كثيرا ما يقع بين الفينة والأخرى من محاولة لجر النقاش حول الهوية إلى موضع آخر، يثخنها ويجعلها عرضة للتمزق والاحتراب بين مجموعتين. الأولى تسحب المجتمع بكامله نحو النص الفقهي، والثانية تدفعنا دفعا نحو المواثيق والعهود الدولية على نحو يتجاهل متطلبات الخروج من فكر متحجر إلى آخر أكثر انفتاحا على العصر؛ والنتيجة أننا نجد أنفسنا أمام سيادة الصراخ العالي. فمثلا يطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان (يتشكل في غالبيتهمن حقوقيين ويساريين وحداثيين)، ضمن التوصيات التي حملها تقريره الموضوعاتي حول «وضعية المساواة والمناصفة»، بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز، والعمل على تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع سحب كل الإعلانات التفسيرية المتعلقة بها.

وجاء فيالتقرير أن «المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقر الفتيات والنساء. كما أن الوقف والقواعد التي تحكم أراضي الجموع، تساهم في تجريدهن من حقهن في ملكية الأرض أو في الإرث».

وتابع المجلس أنه من «حق المرأة المساواة في الإرث وفقًا للفصل 19 من الدستور المغربي والمادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».

وكان من الطبيعي أن يتحرك معسكر الفقهاء ليضع الحواجز في الطريق أمام دعاة المساواة في الإرث، ذلك أن النص الديني صريح بهذا الخصوص، وأن أي خروج عنه هو خروج عن الشريعة، وفسح للمجال أمام أعداء الإسلام من أجل «علمنة المجتمع» وإبعاده عن هويته...إلخ.

إننا هنا أمام شرخ مجتمعي يرعى اتساعه كلا الفريقين. ذلك أن النقاش لا يتم في إطار الحوار التعددي مع كل الأفكار والآراء التي تخترق المجتمع، بل أصبحنا أمام «إثنيات فكرية» ترفض الواحدة الجلوس حول نفس الطاولة مع الأخرى. وهذا ما يفرض علينا، بدل الارتكان إلى هذا التنازع الذي يساهم في تفتت اللحمة الوطنية، إعادة النظر في تركيبة مثل هذه المجالس، سواء مجلس العلماء أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بالحرص على التنوع والتعدد.

فما نلاحظه اليوم من اصطدام ناتج عن غياب نقاش تعددي داخل تلك المجالس نفسها قبل تحول القضايا التي تطرحها إلى النقاش العمومي، حيث أصبحنا أمام إقطاعيات (أصوليون في المجلس العلمي، ويساريون في المجلس الوطني..)، أي أمام هندسة للمقدسات وتوزيعها بمنطق الغنيمة، عوض إدماج كل التيارات في إطار واحد يسمح بالحوار قبل إعلان الحرب وإطلاق الرصاص والمطالبة بجز الرؤوس وتبادل الاتهامات.

إن العطب الأساسي ناتج عن فلسفة إنشاء المجالس العامة. ذلك أن التركيبة أصبحت جزءا من المشكل إن لم تكن هي المشكل الرئيسي. ذلك أن هناك الآن غلوا أصوليا يضع نفسه كمعادل موضوعي للغلو الحقوقي. وبالتالي لا بد من طرح السؤال: هل يتم صنع «الإثنيات الفكرية» للحفاظ على توازن ما؟ هل هي أدوات لقياس الأفكار التي تخترق المجتمع أم هي قنوات للتفكير والاقتراح واتخاذ القرارات؟ وهل هي تعبير فعلي عن حاجة مجتمعية تتصل بالظرفي والآني، أم أنها استدعاء للأفكار التي أنجبتها الديمقراطيات العريقة؟

إن التطاحن الحالي بين «الغلاة» من كلا الفريقين يطرح أيضا قضايا أخرى، من قبيل: ما معنى الدستور؟ وما معنى أن يتحكم منطق التبخر التدريجي للقانون الأسمى الذي صوت عليه المغاربة؟ وهل هناك قانونان يحكمان المغرب اليوم: القانون الدستوري والقانون «الإلهي»اللذان أثبت التجربة أنهما لا يسيران على وفاق دائم، وأن بإمكانهما أن يؤديا إلى حرب أهلية؟

واضح إذن أن ما يتحكم في تشكيل المجالس الدستورية من قبيل مجلس العلماء ومجلس حقوق الإنسان، هو الترضيات. والحال أن هذا المنطق أصبح خطرا، لأنه يضع هذا الفريق المغلق في مواجهة مع انغلاق آخر. وبالتالي يضطر كل فريق لإخراج المدفعية الثقيلة ليقول إنه الأقوى والأحرص على المصلحة العامة.

إن طرح قضايا خلافية وثابتة العسر (من طرف كل مجلس على حدة) دون أي تدخل ببداغوجي وإعداد ذهني للمجتمع لتقبلها، عبر إشراك كل التيارات والعائلات الفكرية في النقاش، وذلك بإطلاق ورشات للحوار وندوات ولقاءات ومؤتمرات تساهم في تقريب وجهات النظر بين جميع المتدخلين، وأيضا في تحقيق تراكم نظري حول الموضوع المطروح. وهذا هو الإجراء الذي بوسعه ترشيد الغلو والوصول إلى التوافق المنشود.

إذن هناك مدخلان لا بد من القيام بهما لمعالجة القضايا العامة بالتوافق بدل الاحتراب:

أولا: تهوية المجالس العلمية بضخ مناخ التعدد في تركيبتها وضمان تمثيلية كل التيارات عوض أن تبقى حكرا على الأصوليين. ومن ثمة، لن نكون أمام مجلس علمي تحول إلى خزان لخريجي الفقه الوهابي واتباع جماعة الإخوان المسلمين، ولا أمام مجلس وطني لحقوق الإنسان يدير ظهره للخصوصية المغربية (أو ما يصطلح عليه بالاستثناء الثقافي) ويتوجه بسرعة مفرطة نحو الحقوق الكونية إرضاء لمجموعة من اليساراويين.

ثانيا: المراهنة على العمل البيداغوجي في تنزيل القوانين. ذلك أن عدم استدعاء «تطور سلم المجتمع» سيؤدي إلى الارتباك وسوء الفهم وتخييب التوقع. وبالتالي، فإن العمل في العمق هو الحل.. أي إطلاق نقاش هادئ على أساس العقل والاختبار والتجربة وجلب المنافع ودرء المفاسد؛ ولا منفعة في تقسيم المجتمع إلى فريقين تتسم طروحاتهما بالغلو، ما داما لا يرتكنان إلى التعدد والإنصات إلى الآخر.

ولعل السجال الحالي نعمة للمشرع ليستحضر مستقبلا التهوية المذكورة في تركيبة مجلس يسف ومجلس اليزمي بالنظر إلى أنه ولاية المجلسين شارفت على الانتهاء، حتى نقضي فعلا عن من يريد تحويل المغرب فعلا إلى «إثنيات فكرية».

لماذا يتستر الوزير الرباح على النهب والسرقة في شركة الطرق السيارة؟
الوطن الآن
www.anfaspress.com

عبدالرزاق بوغنبور، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، منسق الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الانسان

واهم من يعتقد أنه يمكن تركيع الحركة الحقوقية وإخضاعها لأجندة الدولة

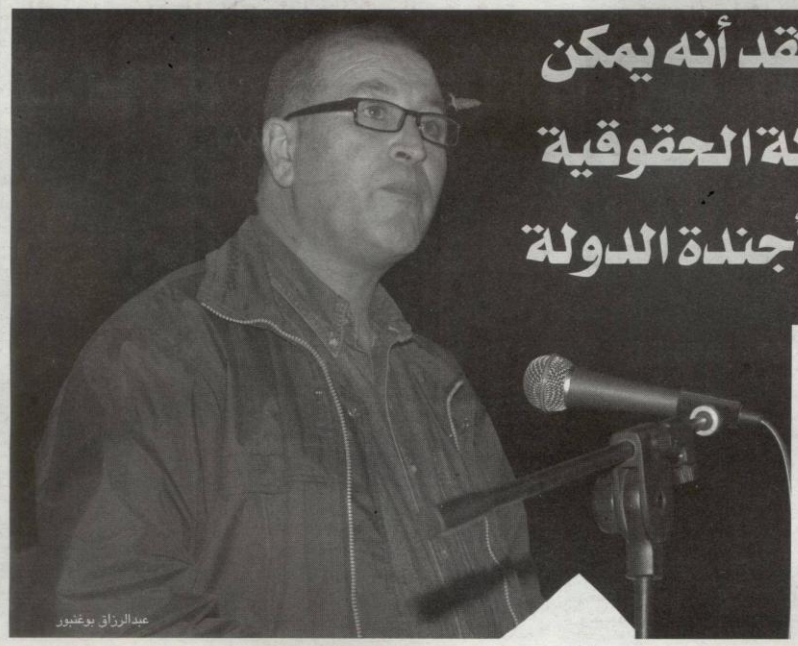
عبدالرزاق بوغنبور

633/14

يرى عبد الرزاق بوغنبور، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان، ان اهم هدف تسطره القيادة الحالية للعصبة، هو الإنتقال من 65 فرعا إلى 100فرع، وإحداث فروع جهوية وفق التقسيم الجهوي. وشدد رئيس العصبة ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير مستقل في مواقفه وقراراته...

حاوره: يوسف خطيب

○ انتخبت مؤخرا رئيسا جديدا للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ما هي أهم المرتكزات التي سيقوم عليها برنامج العمل الجديد لقيادة المنظمة خلال مرحلة القادمة؟

● في البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني السابع لمنظمتنا وفي الوثائق المرجعية للعصبة التي صادق عليها المؤتمرات والمؤتمرات نجد ملامح وإستراتيجية العصبة مستقبليا فمؤتمرنا الأخير، انطلق من معطيات أساسية يراها ضرورية لإنجاح العمل الحقوقي عامة وديناميه العصبة خاصة. ويمكن اختصارا أهم محاور هذه الإستراتيجية في ما يلي:

– تقوية الجانب التنظيمي لمنظمتنا خاصة بعد تبنيها العمل الحقوقي الجماهيري والانفتاح على الكوادر والأطر الحقوقية مع الرئيس السابق المناضل محمد زهاري، هدفنا الانتقال من 65 فرعا إلى 100 وإحداث فروع جهوية لها كامل الاختصاصات بجهتها بالموازاة مع ذلك استكمال برنامج تأطير وتكوين المناضلات والمناضلين.

– تقوية العمل المشترك داخل الائتلافات الحقوقية الوطنية والإقليمية لمواجهة الهجمة الشرسة للدولة المغربية على الحركة الحقوقية ، من خلال وزارة الداخلية التي لجأت منذ ما يقارب السنة إلى منع أنشطة بعض الجمعيات الحقوقية ومن بينها العصبة بل وأعلنت رغبتها في التضييق على كل جمعية لا تسير وفق الخط المحدد لها، أو تجاوزت ما يسمى « الخطوط الحمراء » لهذه الأسباب قمنا بتاسيس – رفقة شركائنا في العمل الحقوقي – ودعم كل الائتلافات الوطنية من أجل رد الاعتبارات للفعل الحقوقي في زمن يشهد ردة حقوقية فعلية، خاصة أن العصبة المغربية من خلال رئيسها الحالي أسندت إليها مهمة تنسيق الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان المكون من 22 جمعية حقوقية وطنية.

– الاهتمام بكافة الحقوق المختلفة وفق المرجعية الدولية من خلال التتبع والرصد والتصدي للاختلالات الممكنة، فنحن ننطلق من أن الحركة الحقوقية في المغرب هي ضمير الأمة الحي.

– الانفتاح على المنظمات الحقوقية والمؤسسات الدولية العاملة في المجال، إ

– التوجه نحو المستقبل من خلال تشبيب أطر العصبة عن طريق إحداث لجنة مركزية لأول مرة في تاريخ العصبة سميناها لجنة العمل الحقوقي وسط الشباب والمجتمع المدني التي تهدف إلى نشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان وتاطير الشباب بهدف خلق جيل جديد يؤمن ويدافع عن مبادئ العصبة ومرجعيتها،

○ بعض المراقبين يوجهون انتقادات كثيرة لأداء العصبة المغربية في الفترة السابقة، وبالضبط عندما كان حزب الاستقلال مشاركا في حكومة عبد الإله ابن كيران، حيث نادرا ما كان يسمع صوت منتقد للحكومة من داخل العصبة. لكن مباشرة بعد خروج الاستقلال من التشكيلة الحكومية كثرت البيانات الحقوقية المنتقدة لأدائها. ما ردك على ذلك؟

● هذا غير صحيح ويجانب الصواب ولا ينبني على معطيات، والدليل على ذلك البيانات التي يصدرها المكتب المركزي للعصبة جد متنوعة ومختلفة حسب طبيعة الانتهاك أينما وكيفما كان وعن أية جهة صدر منها. للتذكير فالعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان كانت أول منظمة حقوقية أدانت حل حزبي «الأمة» و«البديل الحضاري» واعتقال قيادتهما، بل وانخرطت في اللجنة الوطنية للدفاع عنهم إلى حين إطلاق سراحهم ولازلنا لحدود اليوم نعتبر ما حدث غير قانوني وندعو لتصحيح هذا الوضع. كذلك قاطعنا اللجنة المكلفة بإعداد دستور فاتح يوليوز 2011 وأعلنا عن موقفنا في ندوة صحفية بالرباط قدمنا فيها مقترحاتنا وتصورنا للدستور الديمقراطي الجديد الذي نريده وقد أدينا الثمن غاليا نتيجة هذا الموقف وغيره من المواقف الأخرى، هذا في فترة الوزير الأول السابق عباس الفاسي ولم ولن نتراجع. فمع تحمل رئيس الحكومة الحالي عبدالاله بنكيران مسؤولية رئاسة الحكومة استمرت نفس المواقف وبمقاربة حقوقية فقط. أقدم لكم على سبيل الذكر لا الحصر انخراط العصبة في النقاش الواسع وبفعالية كبيرة في المطالبة بإلغاء المادة السابعة من القانون المتعلق بالضمانات الممنوحة للعسكريين الذي كان معروضا أمام مجلس النواب، المطالبة ضمن اللجنة الوطنية لتتبع أوضاع السجون – العصبة عضو فاعل فيها – بإعداد مخطط استعجالي لإصلاح أوضاع السجون والمطالبة بفتح تحقيق قضائي في الاختلاسات التي طالت المال العام بمكتب التسويق والتصدير ومتابعة وزير المالية السابق صلاح الدين مزوار والخازن العام للمملكة بنسودة في القضية المعروفة بـ «اعطيني نعطيك» وخلال سنة 2012 طالبت العصبة بحماية الحق في الحياة والتصدي لظاهرة الوفيات في مخافر الشرطة كما حدث للشاب العسري الشرقاوي بالمنطقة الأمنية تمارة ، بصدق أقول أن قوة العصبة كانت ولازالت في الدفاع عن النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان كيفما كانوا فالعصبة إبان سنوات الرصاص كانت ملجأ لكل اليساريين بشهادتهم وحتى عند اشتداد الحملة على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان كان أول من أزرها هي العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان .

○ أثار التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان نقاشا كبيرا داخل الساحة الحقوقية الوطنية، لاسيما التوصية المرتبطة بالإرث. ما موقف العصبة من هذا الموضوع؟ وهل تتفقون مع طرح رئيس الحكومة الذي يتهم إدريس اليزمي، بإثارة الفتنة بطرحه مثل هذه التوصيات؟

● أولا، يجب أن تتذكروا موقفنا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان القاضي بمقاطعة أنشطته ومواقفه لاعتبارات أوردناها في بيان توضيحي لهذا الموقف ، وقبل أن أتناول الموضوع الذي اقترحتموه للرد عليه ، لابد من التذكير أننا نعتبر هذه المؤسسة غير مستقلة بمواقفها والقرارات التي تتخذها. وهنا وجب التذكير بما يلي: أين هو التقرير الخاص بالتقصي في وفاة المناضل الفبرايري كمال العماري باسفي/ التقرير الخاص بأحداث خريبكة/التقرير الخاص بأحداث تازة وغيرها من التقارير التي كان يطلب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إعدادها لا نجد أثرا لها ، حيث يبدو أن المجلس ينخرط في لجن للتقصي في أحداث معينة، وهو يدرك أن الدولة تود إقبار بعض القضايا بإحداث لجن تقص خاصة بها الهدف لحظتها هو امتصاص الغضب، في حين يفاجئنا بتقارير أخرى في رأيي الشخصي ليست بذات أولية، فبدل التركيز على الانتهاكات التي تطال الحقوق الأساسية التي تهم مجموعة واسعة من المغاربة، نرى هذه الحقوق شبه غائبة في عمل المجلس بل وحتى الانتهاكات التي طالت الحركة الحقوقية بمنع أنشطتها والتضييق عليها ورغم مراسلة المجلس فرديا وجماعيا من خلال الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، لم نتلق جوابا في الموضوع ولم يحرك المجلس ساكنا من أجل حماية الحق في التنظيم والحق في التظاهر السلمي والحق في التعبير للجمعيات المشتكية، مما يؤكد أنه غير مستقل في مواقفه وقراراته وحتى التقارير والتوصيات التي تصدر عنه فهي تحت الطلب.

بعلاقة مع التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي عنونه بـ«وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب»، أشار فيه إلى توصية تقتضي المطالبة بالمساواة في الإرث أود أن أثير بعض الإشكالات التالية المرتبطة بالموضوع: والتي نرى في منظمتنا ضرورة استحضارها لمناقشة الموضوع:

←

تأملات حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أمين السّعيد

أثار التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المعنون بوضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب، صوت وإعمال غايات وأهداف الدستور، جملة من الإشكالات والتساؤلات التي تحتاج إلى تقرير مفصل للإجابة عن كل سؤال على حِدى.

التقرير موضوع المناقشة، يعتبر من التقارير الغنية في السنوات الأخيرة، حيث سيساهم في تغدية النقاش العمومي في المغرب وخارجه، وسيشكل مرجعا مهما للمؤسسات والمراكز المهتمة بقضايا المرأة في أفق استهداء المشرع ببعض الجوانب التي عالجها التقرير.

يتوزع التقرير على ثلاثة أجزاء، وهي كالتالي: الممارسة الاتفاقية والمفارقة القانونية، المساواة والمناصفة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، السياسات العمومية وآثارها على النساء الأكثر عرضة لانتهاك حقوقهن.

وبناء على الخطاطة المومأ إليها أعلاه، يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالفترة الزمنية التي شملها التقرير، حيث ينطلق التقرير من ثلاث أرضيات زمنية: الأولى، عشر سنوات من إصلاح مدونة الأسرة، والثانية، أربع سنوات على دخول دستور 2011 حيز التنفيذ، والثالثة، عشرون سنة على تبني المجتمع الدولي لإعلان بيجين.

ولعل ما يلاحظ في هذا السياق، غياب الإشارة إلى تقرير الخمسينية، بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن هناك شرخا كبيرا وصل إلى حد التناقض فيما يخص المرجعية الزمنية التي شملتها دراسة التقرير، حيث هناك تباعد كبير بين سياق أربع سنوات على دخول دستور 2011 حيز التنفيذ، وبين عشر سنوات على دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ، وعشرون سنة على تبني المجتمع الدولي لإعلان بيجين، وكان من الأجدر أن يركز التقرير على فترة زمنية محددة حتى تكون توصياته مضبوطة وسليمة من الناحية المنهجية.

الملاحظة الثانية: جاء في الفقرة الأولى من مقدمة التقرير ما يلي:

"بتكريس دستور فاتح يوليوز 2011 للحقوق والحريات باعتبارها ثوابت وطنية راسخة للمغرب (الفصل 175)".

تثير الجملة الأولى من الفقرة المشار إليها أعلاه، ملاحظة شكلية من الناحية القانونية، حيث ورد في الفقرة الأولى، سواء في مقدمة التقرير بصيغته الأصلية باللغة الفرنسية أو باللغة العربية، عبارة دستور فاتح يوليوز 2011، فهذه الأخيرة تعني أن التقرير يتحدث عن مشروع الدستور؛ لكون الإحالة على فاتح يوليوز 2011 تعني: أن التقرير يتحدث على تاريخ التصويت على مشروع الدستور، وهذا الأخير يعتبر مرحلة من مراحل المسطرة التأسيسية (التشريعية) لصياغة الدستور، لذلك فرفعا للالتباس وتقيدا بالحِرفية القانونية، الصواب أن يقال دستور 29 يوليوز 2011 استنادا على ظهير إصدار الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وليس بناء على تاريخ التصويت على مشروع الدستور، كما أن المشرع في الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011، يحيل على ظهير 29 يوليوز 2011.1

الملاحظة الثالثة: وتتعلق أيضا ببعض الشكليات القانونية، حيث جاء في الفقرة الأولى من مقدمة التقرير، الإشادة بالحقوق والحريات بكونها تشكل ثوابت وطنية، وفي هذا الصدد، أحال التقرير على مقتضيات الفصل 175 من دستور 2011، والحال أن هذا الفصل يتعلق بالأساس بالمجالات والميادين المحظورة موضوعيا والتي لا يمكن أن تشملها المراجعة الدستورية من لدن السلطة التأسيسية الفرعية أو الأصلية.

بالإضافة إلى ذلك، فالفصل 175 من دستور 2011 أفرده المشرع الدستوري ضمن أحكام الباب الثالث عشر المخصص لمراجعة الدستور.

في حين كان على التقرير أن يُحيل على الفصل الدستوري المتعلق بالثوابت الوطنية، وهي التي حددها المشرع الدستوري في الفصل الأول من دستور 2011 وخاصة في الفقرة الثانية منه، كما يلي:

"تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الترابية متعددة الروافد، والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي..."

الملاحظة الرابعة: تتعلق بالفرع الأول المعنون بالممارسة الاتفاقية والمفارقة القانونية، حيث جاء في البَند الخامس ما يلي: "بعد أربع سنوات من تبني الدستور اتسم مسار إعماله بالتبخر التدريجي للوعود التي جاء بها القانون الأسمى".

لابد من الإشارة إلى مفهوم يثير نوعا من الغموض ويتعلق بالوعود، فالأمر يتعلق بوثيقة دستورية أو قانون أسمى، فهو يتضمن مبادئ وأحكام ملزمة لجميع السلطات العامة، حيث لا يمكن للقاعدة الدستورية القانونية أن تتبخر، على عكس الوعود التي هي مجرد خطابات أو شعارات، لذلك؛ فالقاعدة الدستورية ستظل متقدمة، ويبقى الرهان على الفاعل السياسي لكي يلتزم بهما.

وبعيدا عن مفهوم "الوعود"، يمكن أن نقف عن حكم يمكن أن نعتبره شبيها بحكم القيمة، فليس من السهل، أن يصدر تقرير عن مؤسسة دستورية تتمتع بالاستقلالية يركب خطابا سطحيا وتحليلا متشائما حول حصيلة أربع سنوات من دخول دستور 2011 حيز التنفيذ، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يصعب رصد وتحليل الحصيلة التشريعية المتعلقة بقضايا المرأة والمناصفة في هذه المدة القصيرة التي أطرها المشرع بمقتضيات الفصل 86 من دستور 2011.

وفي ذات السياق، انتبه التقرير إلى التأخر الحاصل في إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، إلا أنه بالرجوع إلى المخطط التشريعي، الذي يعد بمثابة خارطة طريق لعمل الحكومة في الجانب التشريعي وأداة لمساعدة مختلف السلطات الحكومية في تنفيذ برنامج عمل الحكومة، نجد أن الحكومة والبرلمان أعطيا الأولوية للكتلة الدستورية، باعتبارها خيارا ورهانا استراتيجيا، كما أن المخطط التشريعي أعطى لهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز مكانة مهمة، حيث صنفها ضمن الجزء الأول من المحور الثاني بعد المحور الأول المخصص للقوانين التنظيمية.

وجدير بالذكر، أن الحكومة أحالت مشروع القانون رقم 97.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على مجلس النواب بتاريخ 29 يوليوز 2015، حيث يُنتظر من مكتب لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب أن يبرمج اجتماعات دراسة مشروع هذا القانون.

الملاحظة الخامسة: ربط تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان "التبخر التدريجي للوعود التي جاء بها دستور 2011" بالتأويل الاجتهادي الذي كرسه المجلس الدستوري2، بمناسبة فحصه للفقرة الرابعة من المادة الأولى المتعلقة بالقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية.3

لابد من الإشارة إلى مسألة تبدو بديهية وهي أن قرارات القضاء الدستوري (المجلس/المحكمة)، لا تقبل، بموجب الدستور، أي طريق من طرق الطعن، وتُلزم كل السلطات العامة وجميع الجهات الإدارية والقضائية.

ومع ذلك، يبقى هناك هامش "للطعن" في قرارات المجلس الدستوري من خلال ما يمكن أن نُسميه مجازا الطعن بالمحاججة العِلمية.

وبالعودة إلى قرار المجلس الدستوري موضوع التحليل والمناقشة نلمس أن هناك فهما دقيقا ووعيا عميقا من لدن المجلس الدستوري لفلسفة السعي إلى المناصفة التي كرسها المشرع الدستوري في الفقرة الثانية من الفصل 19 من دستور 29 يوليوز 2011.

لذلك، فالمجلس الدستوري في متن حيثيات قراره لم يعمد إلى التفسير أو التأويل أكثر ما ذهب إلى التقيد بالمقتضيات الدستورية لكون التأويل يكون في حالة وقائع تطرح أقضية لا تنظمها نصوص صريحة ومباشرة ، مما يعني أن المجلس الدستوري اقتصر على تصفية القانون التنظيمي للمحكمة الدستورية من اللامساواة بسبب الجنس، إذ ليس من المنطقي أن يتم تخصيص نسبة محددة مسبقا لأحد الجنسين في العضوية في المحكمة الدستورية ، لكون هذا المقتضى سيجعل شروط العضوية في المحكمة الدستورية معيبة بسبب التمييز على أساس الجنس ، لهذا تصدى المجلس الدستوري للمقتضى المشار إليه ، زيادة على ذلك فالمشرع فتح الباب سواء للنساء أو للرجال وجعل العضوية مقرونة بتوافر شروط التكوين في ميدان القانون والكفاءة القضائية أو الفقهية أو الإدارية، والذين مارسوا مهمتهم لمدة تفوق خمس عشرة سنة، والمشهود لهم بالنزاهة والتجرد.

الملاحظة السادسة: تتعلق بالقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا4، والمرسوم التطبيقي المتعلق بمسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة.5

يمكن الإشارة بسرعة في هذا الصدد، إلى أن القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا والمرسوم التطبيقي المنظم له لا يطرح إشكالية المناصفة حيث لا يمكن أن نشرع لفئة دون الأخرى فوفقا لنظرية العدالة يجب على النص القانوني أن يتضمن قواعد عامة ومجردة، بمعنى: أنها تسري على الجميع، ولا تنحاز لطرف دون الآخر، لذلك وجب تجاوز ثقافة "الريع التشريعي" التي تجعل المناصفة ومسألة المساواة معلقة أو واقفة على إجراء تشريعي محدود.

وتبقى هناك إشكالات أخرى يثيرها القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، هذه الإشكالات تتعلق بحدود الروح البرلمانية والرئاسية بمفهوم "الاستراتيجية " داخل هذا القانون التنظيمي، وفي هذا الصدد، يشير الأستاذ حسن طارق إلى أن التأويل الذي تبناه المشرع لهذا القانون التنظيمي يعتبر تأويلا بعيدا عن المنطق البرلماني.

هناك إشكالات أخرى تضمنها التقرير، والتي تتناسل منها العديد من الأسئلة الدقيقة، مثل هل الغوص في المجالات ذات الطبيعية الدينية في علاقتها بالمرأة يعد من الأدوار التي ينتظر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يضطلع بها؟ أم أن هناك حدودا موضوعية يتعين احترامها، باعتبار القضايا

الدينية من صميم اختصاصات المجلس الأعلى العلمي؟ أم أن الأمر يفرض تكاملا وتعاونا بين المؤسسات؟ فالحديث عن المساواة في الإرث، يطرح سؤالا مُهيكلا يرتبط بمقتضيات مدونة الأسرة وبمدى تمثل المشرع لها وهل يُنظر إليها باعتبارها أحكاما قطعية تستمد مرجعتيها من الدين الإسلامي وغير قابلة للنقاش والمراجعة أم مجرد نصوص قانونية مثل عقد البيع أو الكراء أو العقار يمكن مواكبتها من المستجدات والتحولات المجتمعية.

هناك نقاش آخر، قاعدة للذكر مثل حظ الأنثيين، هل تعتبر نصيب المرأة من الإرث يتحدد وفق حد أدنى أم حد أقصى.

السلطة التشريعية مطالبة بإعادة قراءة التقرير في الشق المتعلق بالإجهاض، والإجابة عن سؤال الإجهاض في علاقته بالحريات الفردية ومبررات تجريم الإجهاض في حالة الحمل الناتج عن الاغتصاب وزنا المحارم وإشكالية تعامل القضاء مع الاعتراف بالنسب خلال فترة الخطوبة ، هذه الأخيرة، تفرض على المشرع العودة إلى الارتباك الحاصل بخصوص المواد 11 و16 و156 من مدونة الأسرة لسنة 2004.

1 – انظر، الظهير الشريف رقم 1.11.91، الصادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، ج ر عدد 5964 مكرر 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

2 – ينص الفصل 177 من دستور 29 يوليوز 2011 على ما يلي:

"يستمر المجلس الدستوري حاليا في ممارسة صلاحياته إلى أن يتم تنصيب المحكمة الدستورية"

3 – قرار رقم 14/943 م د ملف عدد: 14/1400

4 – الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 1.12.20 الصادر في 27 شعبان 1433 (17 يوليوز 2012) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

أيضا الظهير الشريف رقم 1.15.61 الصادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور والصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليوز 2012)

5 – مرسوم رقم 1.12.412 الصادر في 24 من ذي العقدة 1433 (11 أكتوبر 2012) بتطبيق أحكام المادتين 4 و5 من القانون التنظيمي رقم 2.12 فيما بمسطرة التعيين في المناصب العليا التي يتم التداول في شأن التعيين فيها في مجلس الحكومة.

http://www.hespress.com/opinions/283703.html

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

إخوان بنكيران يتهمون اليزمي بـ«الفساد» وتنظيم سهرات الرقص والخمر

بوصوف: «هذا كلام خطير وإسلامنا أحسن من إسلامهم ولا يمكنهم أن يعطونا الدروس في الأخلاق»

م.ي

حول نواب حزب العدالة والتنمية اجتماع لجنة المالية بمجلس النواب، المنعقد أول أمس (الاثنين)، بحضور محمد الوفا، وزير الشؤون العامة والحكامة، إلى جلسة لمحاكمة إدريس اليزمي، بصفته رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج، من خلال اتهامه بـ«الفساد» وتنظيم «سهرات الخمر والعري» بالخارج.

وألقى عبد العزيز أفتاتي، البرلماني والقيادي بحزب العدالة والتنمية، مداخلة في اجتماع اللجنة بعد تقديم الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة، والتي توجد ضمنها ميزانيتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية، هاجم فيها المجلسين معا، وقال أفتاتي: «إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «يقوم بعمل بئيس»، وهناك من يريد أن يرفعه إلى درجة القداسة، ويتدخل في أمور لا تخصه»، وخص بالذكر من أسماهم «رموز المجلسين».

التفاصيل (ص3)

إخوان بنكيران يتهمون اليزمي بـ«الفساد» وتنظيم سهرات الرقص والخمر

بوصوف: «هذا كلام خطير وإسلامنا أحسن من إسلامهم ولا يمكنهم أن يعطونا الدروس في الأخلاق»

م.ي

حول نواب حزب العدالة والتنمية اجتماع لجنة المالية بمجلس النواب، المنعقد أول أمس (الاثنين)، بحضور محمد الوفا، وزير الشؤون العامة والحكامة، إلى جلسة لمحاكمة إدريس اليزمي، بصفته رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج، من خلال اتهامه بـ«الفساد» وتنظيم «سهرات الخمر والعري» بالخارج. وألقى عبد العزيز أفتاتي، البرلماني والقيادي بحزب العدالة والتنمية، مداخلة في اجتماع اللجنة بعد تقديم الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة، والتي توجد ضمنها ميزانيتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية، هاجم فيها المجلسين معا، وقال أفتاتي: «إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان «يقوم بعمل بئيس»، وهناك من يريد أن يرفعه إلى درجة القداسة، ويتدخل في أمور لا تخصه»، وخص بالذكر من أسماهم «رموز المجلسين». أما بخصوص مجلس الجالية المغربية بالخارج، فقال أفتاتي إن هذا المجلس يشتكي منه أفراد الجالية باستمرار و«لا نعرف ما يقوم به، أمام كثرة الاحتجاجات في أكثر من مناسبة، ولا نعرف أين تصرف أموال المجلس». وطالب أفتاتي بـ«فتح تحقيق في الأموال التي صرفها مجلس الجالية في مناطق لا توجد فيها جالية مغربية»، وأضاف قائلا: «ما عرفتش آش كيدير المجلس في مناطق نائية في العالم لا يوجد بها مواطنون مغاربة».

ومن جهته، اتهم البرلماني عبد الكريم النماوي، عن حزب العدالة والتنمية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بممارسة المزايدات، وقال: «إذا سمحنا له بتمرير توصية المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، فإنه سيطالب مستقبلا بزواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة». وزاد برلماني الحزب الحاكم من حدة هجومه على المجلس سالف الذكر بالقول: «إن المجلس يعاني من القصور في الحكامة، ولذلك كل مرة يخرج بتوصيات مثيرة للتغطية على الفساد المستشري داخله، ونطالب بفتح تحقيق حول طرق صرف ميزانية المجلس وعن لائحة موظفيه والبرامج التي يقوم بتنفيذها». وتساءل البرلماني النماوي «لماذا يترأس اليزمي مجلسين، مجلس الجالية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟»، قبل أن يتهمه بالإشراف على «تنظيم سهرات بالخارج توزع فيها الخمور ويكون فيها الرقص والعري»، وطالب بمحاسبة المسؤولين عن المجلسين معا، لأنهم «يعتبرون هذين المجلسين مثل دكاكين في ملكيتهم» على حد تعبير برلماني «البيجيدي». وفي رده، استنكر عبد الله بوصوف، الأمين العام لمجلس الجالية، في اتصال مع «الأخبار» الاتهامات الواردة على لسان أعضاء فريق حزب العدالة والتنمية، واعتبرها «تصريحات خطيرة»، تصنف في خانة «الجهل والعنف والتهجم على مؤسسات دستورية»، وأضاف بوصوف: «لا يمكن لهؤلاء أن يعطوني دروسا في الأخلاق والإسلام، وإسلامنا أحسن من إسلامهم، ولن نخاف منهم، مستعدون لتقديم الحساب والمثول أمام نواب الأمة بالبرلمان». وتحدث بوصوف عن ممارسة بعض النواب البرلمانيين لـ«العبث السياسي»، وتوعد بالرد على هذه الاتهامات، بقوله: «أنا مستعد للمثول أمام لجنة المالية لتقديم الحساب»، مشيرا إلى أنه «من الناس لي بناو المساجد في أوربا، ومازال كنسعى الفلوس لكي أبني المساجد، ليس من ميزانية مجلس الجالية، ولذلك لا يحق لهؤلاء يعطيوني الدروس في الإسلام». واشتكى بوصوف من ضعف الميزانية التي ترصدها الحكومة لمجلس الجالية، مشيرا إلى أنه قبل أسبوع وجه رسالة رسمية إلى رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، يطالبه بالزيادة في ميزانية المجلس. وطالب بوصوف نواب حزب العدالة والتنمية بأن يقدموا الأدلة على «كلام البهتان».

نواب يهاجمون اليزمي أثناء عرض ميزانية مجلسين يترأسهما. « هاذ المجلس تيدير السهرات فيهم الشراب»

اغتنم نواب برلمانيون، مساء أول أمس الإثنين، فرصة عرض **ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ضمن ميزانية رئاسة الحكومة ليوجهوا انتقادات حادة إليه، وإلى رئيس إدريس اليزمي وصلت حد التساؤل حول جدوى وجوده، وذلك بعد التوصية الصادرة عنه مؤخرا بخصوص المساواة في الإرث بين الجنسين.

فبعدما قدم الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، محمد الوفا، مساء أول أمس، ميزانية رئاسة الحكومة أمام أعضاء لجنة المالية والتنمية الإقتصادية بمجلس النواب، والتي تضمنت ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي أوضح أنها تصل إلى 85 مليونا و81 ألف درهم، تدخل نواب برلمانيون لانتقاد المجلس متسائلين عن جدواه، حسب ما أوردته جريدة « أخبار اليوم » ليوم غدا الأربعاء.

النائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، عبد العزيز أفتاتي قال في ملاحظاته على ميزانية رئاسة الحكومة، إنها تتضمن ميزانية مؤسسات تبدل مجهودات ملحوظة وتقوم بأدوار مهمة، مشيرا في المقابل إلى أن هناك مؤسستين تحسب ميزانيتهما ضمن ميزانية رئاسة الحكومة « ولا يعرف أحد دورهما ».

وأضاف أفتاتي أن الأمر يتعلق بكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج المرؤوسين من طرف إدريس اليزمي.

وواصل النماوي انتقاده لمجلس الجالية المغربية بالخارج، الذي تصل ميزانيته إلى 49 مليون درهم، حيث قال إنه « لا يقوم بأي شيء »، مردفا « هاذ المجلس عارفينو شنو تيدير يالله تيدير السهرات فيهم الشراب »، مضيفا « أتحدى أي شخص أن يأتي ويشرح لنا ماذا يفعل هذا المجلس في الخارج، وماذا يقدم للجالية المغربية ».

http://www.febrayer.com/276607.html

الـ OMDH تثمن توصيات الصبار واليزمي حول المساواة في الإرث

في خضم السجال الذي أثارتهُ **توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة في الإرث**، أعلنت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تثمينها للتوصية المؤسسة على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان؛ مع إلحاحها على ضرورة إعمال التوصيات التي انتهى إليها هذا التقرير وإحقاقها بعيدا عن أية انتقائية أو تجزيئية''.

وبخصوص احتجاجات طنجة على شركة ''أمانديس''، حي ذات التنظيم الحقوقي، ''المستوى الحضاري لاحتجاج ساكنة طنجة،كما يطالب بعدم متابعة أي مواطن (ة) على هامش هذا الإحتجاج السلمي''، بإعتبار أن الماء والكهرباء من الحقوق الأساسية لأي مواطن، وتوفيرها بأثمنة مناسبة مسؤولية الدولة.

وسجلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تصريح المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإعلانه عن الكشف عن الحقيقة بخصوص حالات الاختفاء القسري العالقة. مُؤكدة على ضرورة البحث على سبل إنصاف ذوي الحقوق في هذا الملف''.

ولم تغفل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ملف المعطي منجب، حيث أكدت على ضرورة تمكينه من شروط المحاكمة العادلة.

http://www.rue20.com/%D8%A7%D9%84%D9%80omdh-%D8%AA%D8%AB%D9%85%D9%8C%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7/

الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات 2015 محور ندوة دولية بالرباط

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، يوم الخميس 12 نونبر 2015 بمدينة الرباط، ندوة دولية لترصيد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى.

وسيشهد اللقاء مشاركة منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قد منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي نظمت بالمغرب خلال شتنبر 2015.

http://www.maarifpress.com/news9489.html

برلمانيون يتهمون اليزمي و من معه بتبديد المال العام

اتهم نواب من حزب "العدالة والتنمية" خلال اجتماع لجنة المالية بمجلس النواب، المنعقد يوم الاثنين ، بحضور وزير الشؤون العامة والحكامة، محمد الوفا، **إدريس اليزمي، بصفته رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ورئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج، بـ"الفساد" وتنظيم "سهرات الخمر والعري" بالخارج.

وشن عبد العزيز أفتاتي في مداخلة خلال اجتماع اللجنة بعد تقديم الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة، والتي توجد ضمنها ميزانيتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية، هجوما على المجلسين قائلا: "إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بعمل بئيس، وهناك من يريد أن يرفعه إلى درجة القداسة، ويتدخل في أمور لا تخصه".

و اعتبر أفتاتي أن مجلس الجالية يشتكي منه أفراد الجالية باستمرار و"لا نعرف ما يقوم به، أمام كثرة الاحتجاجات في أكثر من مناسبة، ولا نعرف أين تصرف أموال المجلس». كما طالب أفتاتي بـ"فتح تحقيق في الأموال التي صرفها مجلس الجالية في مناطق لا توجد فيها جالية مغربية"، مضيفا "ما عرفتش آش كيدير المجلس في مناطق نائية في العالم لا يوجد بها مواطنون مغاربة".

كما هاجم النائب عبد الكريم النماوي، عن فريق العدالة والتنمية ، مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حيث اتهم المجلس بالتركيز على ''الأمور التافهة'' فقط، على حساب القضايا الكبرى المطروحة عليه. و استغرب النائب عدم خضوع اليزمي للمراقبة البرلمانية في الوقت الذي '' يقال إن مجلس الجالية يصرف الأموال في الخارج على أمور تافهة كإقامة السهرات والشراب، والشطيح والرديح''.

http://www.zoompresse.com/news8088.html

المنظمة المغربية لحقوق الانسان تساند توصية المساواة في الإرث

حظي **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المساواة والمناصفة**، بإشادة المنظمة المغربية لحقوق منظمة حقوق الإنسان ثمنت في بيان لها توصل ''اليوم24'' بنسخة منه، التقرير، وأعتبرته ''مؤسس على المعيارية الدولية لحقوق الإنسان''.

وشددت المنظمة على ''ضرورة إعمال التوصيات، التي جاءت في التقرير وإحقاقها بعيدا عن أي انتقائية أو تجزيئية''، وهو ما يعني أنها متفقة مع جميع التوصيات التي تضمنها التقرير، بما فيها توصية المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة.

المنظمة التي عقدت مجلسها الوطني، الجمعة الماضي، والذي تطرق إلى مجموعة من الملفات، أكدت في البيان نفسه بخصوص الجدل القائم حول النظام الأساسي للقضاء، أن موقفها ثابت بخصوص ''إقرار ضمانات استقلال حقيقي للسلطة القضائية، وكذا ضمانات تحقيق أمن قضائي لفائدة القضاة''.

وبخصوص الأمازيغية، أكدت المنظمة، التي يقودها الحقوقي بوبكر لاركو، مضمون مذكرة المبادرة المدنية من أجل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، التي تقدمت بها الجمعيات الحقوقية والنسائية، والتنسيقات الأمازيغية بالمغرب والمهجر، إلى جانب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان باعتبار ذلك ''تفعيلا للمقتضيات الدستورية''.

http://www.alyaoum24.com/418255.html

http://www.seekpress.com/article-65957.htm

بعد دعوته لمراجعة نظام الإرث المنظمة المغربية لحقوق الانسان تطالب بن كيران بإقرار القانون التنظيمي لمجلس اليزمي

الكاتب: رشيد لمسلمفى:

طالبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان خلال انعقاد مجلسها الوطني، حكومة بن كيران بـ"الإسراع باعتماد القانون التنظيمي الخاص **بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان** باعتباره مؤسسة وطنية دستورية ذات استقلالية مع ضمان مبادئ باريس لتحمل مسؤولياتها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.."

كما طالبت المنظمة بضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في إنجاز القوانين التنظيمية المنصوص عليها دستوريا نظرا لطابعها الحقوقي والتي سترهن مستقبل بلادنا."

واكدت المنظمة على ضرورة البحث على سبل إنصاف ذوي الحقوق في هذا الملف؛ و خلق آلية لمرافقة عائلات الحالات العالقة مع إعداد مقترحات في هذا الشأن.

http://www.aljarida24.ma/p/a-la-une/104224/

إخوان بنكيران يتهمون اليزمي بـ الفساد وتنظيم سهرات الرقص والخمر

حول نواب حزب "العدالة والتنمية" اجتماع لجنة المالية بمجلس النواب، المنعقد يوم الاثنين الفائت، بحضور وزير الشؤون العامة والحكامة، محمد الوفا، إلى جلسة لمحاكمة إدريس اليزمي، بصفته **رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ورئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج، من خلال اتهامه بـ"الفساد" وتنظيم "سهرات الخمر والعري" بالخارج.

وكشفت يومية "الأخبار"، في عدد الأربعاء 11 نونبر، أن البرلماني والقيادي بحزب "العدالة والتنمية"، عبد العزيز أفتاتي، ألقى مداخلة في اجتماع اللجنة بعد تقديم الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة، والتي توجد ضمنها ميزانيتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية، هاجم فيها المجلسين معا، وقال أفتاتي: "إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بعمل بئيس، وهناك من يريد أن يرفعه إلى درجة القداسة، ويتدخل في أمور لا تخصه"، وخص بالذكر من أسماهم "رموز المجلسين".

وأضافت، أما بخصوص مجلس الجالية المغربية بالخارج، فقال أفتاتي، إن هذا المجلس يشتكي منه أفراد الجالية باستمرار و"لا نعرف ما يقوم به، أمام كثرة الاحتجاجات في أكثر من مناسبة، ولا نعرف أين تصرف أموال المجلس».

وتابعت اليومية، أن أفتاتي طالب بـ"فتح تحقيق في الأموال التي صرفها مجلس الجالية في مناطق لا توجد فيها جالية مغربية"، وأضاف قائلا: "ما عرفتش آش كيدير المجلس في مناطق نائية في العالم لا يوجد بها مواطنون مغاربة".

وأوضحت اليومية، أن من جهته، البرلماني عن حزب "العدالة والتنمية"، عبد الكريم النماوي، من جهته، اتهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بممارسة المزايدات، وقال: "إذا سمحنا له بتمرير توصية المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث، فإنه سيطالب مستقبلا بزواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة".

وزاد برلماني الحزب الحاكم من حدة هجومه على المجلس السالف الذكر بالقول: "إن المجلس يعاني من القصور في الحكامة، ولذلك كل مرة يخرج بتوصيات مثيرة للتغطية على الفساد المستشري داخله، ونطالب بفتح تحقيق حول طرق صرف ميزانية المجلس وعن لائحة موظفيه والبرامج التي يقوم بتنفيذها".

وتساءل البرلماني النماوي "لماذا يترأس اليزمي مجلسين، مجلس الجالية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟". قبل أن يتهمه بالإشراف على "تنظيم سهرات بالخارج توزع فيها الخمور ويكون فيها الرقص والعري"، وطالب بمحاسبة المسؤولين عن المجلسين معا، لأنهم "يعتبرون هذين المجلسين مثل دكاكين في ملكيتهم".

http://badil.info/%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D9%80%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/

إخوان بنكيران يتهمون اليزمي ب"الفساد" و تنظيم سهرات الرقص و الخمر

حوَّل نواب حزب العدالة و التنمية اجتماع لجنة المالية بمجلس النواب ، المنعقد أمس بحضور محمد الوفا ، وزير الشؤون العامة و الحكامة ، إلى جلسة لمحاكمة **ادريس اليزمي ، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان** ، من خلال اتهامه بالفساد وتنظيم "سهرات الخمر و العري" بالخارج .

و ألقى عبد العزيز أفتاتي ، البرلماني و القيادي بحزب العدالة و التنمية ، مداخلة في اجتماع اللجنة بعد تقديم الميزانية الفرعية لرئيس الحكومة ، و التي توجد ضمنها ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، و قال أفتاتي " إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بعمل بئيس و هناك من يريد أن يرفعه إلى درجة القداسة ، و يتدخل في أمور لا تخصه " وخص بالذكر من أسماهم "رموز المجلسين".

ومن جانبه اتهم البرلماني عبد الكريم النماوي ، عن العدالة و التنمية ، المجلس الوطني لحقوق الانسان بممارسة المزايدات ، وقال " إذا سمحنا لهم بتمرير توصية المساواة في الإرث بين الرجل و المرأة ، ففي المرة القادمة سيطالبون بالسماح بزواج الرجل للرجل" ، كما اتهم النماوي اليزمي بالإشراف على تنظيم سهرات بالخارج توزع فيها الخمور و يكون فيها الرقص و العري ، و طالب بمحاكمة مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الانسان . وذلك حسب ما أوردته جريدة الأخبار في عددها ليوم غد .

http://www.seekpress.com/article-65763.htm

http://www.barlamane.com/%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ندوة دولية لترصيد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس 12 نونبر 2015 بمدينة الرباط، ندوة دولية لترصيد تجربة الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات وتقاسم الممارسات الفضلى.

وسيشهد اللقاء مشاركة منظمات وطنية ودولية كانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قد منحتها الاعتماد لملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي نظمت بالمغرب خلال شتنبر 2015.

ويهدف اللقاء إلى تشجيع تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال ملاحظة الانتخابات وتقييم برامج تكوين ومواكبة الملاحظين والتفكير الجماعي حول فعالية المقاربات المعتمدة والرهانات التي تطرحها الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات. كما يسعى اللقاء إلى تحليل الإطار التشريعي المنظم للانتخابات وكذا تشجيع تنظيم أنشطة ومبادرات مشتركة بين الفاعلين في المجال، كل حسب اختصاصاته.

وستتناول نقاشات الندوة الدولية حسب بلاغ توصلت "آخر خبر" بنسخة منه ثلاثة محاور كبرى تهم "تكوين ومرافقة الملاحظين : الدروس المستقاة من أجل تنفيذ إستراتيجية جديدة للتكوين"، "منهجية الملاحظة : فعالية وحدود المقاربات المعتمدة"، "الإطار القانوني المنظم للانتخابات بالمغرب : تحليل عام ومقترحات للتحسين".

وأشار البلاغ إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان نظم يوم الأربعاء 11 نونبر 2015 ورشة وطنية لترصيد تجربته في مجال ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية ستخصص لتقديم وتقاسم حصيلة الورشات الجهوية التي نظمتها لجانه الجهوية واستخلاص الدروس و الممارسات الجيدة في هذا المجال.

وأضاف ان اللجان الجهوية لحقوق الإنسان كانت عملت ابتداء من الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر على تنظيم ورشات جهوية لترصيد تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال ملاحظة الانتخابات، من خلال تحديد مكامن القوة ونقط الضعف واستخلاص الدروس والعبر. وارتكزت عملية الترصيد والتقييم على النقاط المرجعية التالية : تعبئة الملاحظين، تمثيلية المرأة، الاختيارات المنهجية، تكوين الملاحظين، الخدمة الإلكترونية، تعامل إدارة الانتخابات مع الملاحظين، قراءة تحليلية في نتائج الانتخابات.

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، كانت قد منحت عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبأت أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا قاموا (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين. كما شارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://akherkhabar.ma/news3835.html

برلماني "البيجيدي": مجلس الجالية لا يفعل شيئا سوى تنظيم سهرات الخمر

يومية "أخبار اليوم"، قالت أنه بمجرد عرض محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، ميزانية رئاسة الحكومة، أمام أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، بمجلس النواب، والتي تضمنت ميزانية "**المجلس الوطني لحقوق الإنسان**" التي أوضح أنها تصل إلى 85 مليونا و 81 ألف درهم، تتدخل نواب برلمانيون لانتقاد المجلس متسائلين عن جدواه.

وقال عبد العزيز أفتاتي، إن هناك مؤسستين تحسب ميزانيتهما ضمن ميزانية رئاسة الحكومة "ولا يعرف احد دورهما"، وأضاف، أن الأمر يتعلق بكل من "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" و" مجلس الجالية المغربية بالخارج"، المرؤوسين من طرف إدريس اليزمي. موضحا بخصوص المجلس الأول، إنه يقوم بمجهود على مستوى الفروع، في حين انتقص من دور المركز، الذي "يريد البعض رفعه لدرجة القداسة" مشيرا إلى التوصية الصادرة عنه مؤخرا بخصوص المساواة في الإرث، والتي وصفها بـ"العمل البئيس والبعيد عن حرية التعبير".

كما انتقد، عبد الكريم النماوي، برلماني "البيجيدي"، بدوره، مجلس المغربية بالخارج، الذي تصل ميزانيته إلى 49 مليون درهم، قائلا إنه "لا يقوم بأي شيء" مردفا "هاد المجلس عارفينو شنو تيدير، يالله تيدير السهرات فيهم الشراب".

http://lakome2.com/politique/journaux/7261.html

علماء المغرب" يسايرون توصية اليزمي بالمساواة في الإرث

فاجأت رابطة علماء المغرب، الجميع بتبني موقف مساير لتوصية إدريس اليزمي، **رئيس "المجلس الوطني لحقوق الإنسان**"، الداعية إلى المساواة في الإرث بين الجنسين، إذ دعا أمينها العام أحمد عبادي، إلى "قراءة نسقية تستحضر أبعاد الوحي ومقاصده لاستكمال التمثل لقضايا النساء في سياقنا المعاصر، مع الحرص على إنتاج حلول واقعية للمشاكل التي راكمتها القراءات المجزئة، والمعطلة لنصوص الوحي، قرآنا وسنة".

وأوضح عبادي، في افتتاح أشغال الندوة الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء"، تحت عنوان "ريادة النساء الدينية في الإسلام: مقتضيات النص ومعطيات الواقع" ان قضايا النساء وإشكالاتها ليس مردها النص الشرعي فقط، بل يتداخل فيها الشرع بالعرف والعادات الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يستلزم استعمال مفاتيح علوم التاريخ والاجتماع والسياق ومقتضيات الواقع المعاصر".

ولم يتردد عبادي في الدعوة إلى تأصيل تاريخي وشرعي وعلمي لقضايا النساء "انطلاقا من الرؤية القرآنية الطلية وهدي خير البرية" وإلى ان يكون ذلك منطلقا للقيام بواجب الاجتهاد العلمي الرصين في وعي بمقتضيات النص، واستحضار معطيات الواقع، والسياق الكوني المعاصر.

http://lakome2.com/politique/journaux/7261.html

https://www.rue20.com/%D8%B9%D9%8F%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D9%8F%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A/

جدل في المغرب حول المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث

أثارت **توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول المناصفة بين الرجل والمرأة** في الإرث، الجدل وسط الشارع المغربي حول الحريات الفردية. وأعادت إلى الأذهان النقاشات التي واكبت مواضيع حساسة مثل الإجهاض ومدونة الأسرة. ودافع المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن توصيته التي جاءت في تقريره الأخير، وعدّها مجرد آلية لتفعيل مدونة الأسرة. وفي الوقت الذي ساندت فيه قوى ليبرالية ويسارية توصية المجلس، رفضت قوى محافظة، وعلى رأسها الحزب الحاكم، رفضاً مطلقاً مناقشة الموضوع، معتبرة أن ذلك نوع من إثارة "الفتنة". الإرث بين الرجل والمرأة تشير مدونة الأسرة إلى أن الإرث هو "انتقال حق بموت مالكه بعد تصفية التركة لمن استحقه شرعاً، بلا تبرع ولا معاوضة"، وأن الورثة 4 أصناف: "وارث بالفرض فقط، ووارث بالتعصيب فقط، ووارث بهما جمعاً ووارث بهما انفراداً". ويقول المحامي منير الشواف: "قبل الحديث عن توصية المجلس، لا بدّ من توضيح أن القرآن أقرّ مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والواجبات"، مشيراً إلى أن "الشريعة الإسلامية منحت المرأة حقها في الميراث بعد أن كانت محرومة منه في الجاهلية". وأوضح أن "مصطلح المساواة سلاح ذو حدين، فقد نتفّق على المساواة في الحقوق، لكن حتماً سنختلف في تطبيقها على مستوى الواجبات". وعزا صعوبة تحقيق معادلة المساواة بين المرأة والرجل في جميع المجالات إلى محدد تكوين كل جنس. مقالات أخرى تحفظات القوانين العربية على حقوق المرأة قوانين الحماية من العنف الأسري غائبة في معظم البلدان العربية ورأى الشواف أن "نسبة كبيرة من الرأي العام المغربي تعتقد أن نصيب المرأة من الإرث تلخصه الآية الكريمة "يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين"، لكن القرآن والسنة حتى المذهبين المالكي والحنفي، لم يضيعا المرأة في حقها من الإرث". وأضاف: "هناك حالات عديدة تحصل فيها المرأة على نصيب أكبر من الذكر. لهذا يصعب تحقيق المساواة في مجال الإرث، مع بعض الاستثناءات، وفقاً لدور كل من الرجل والمرأة في المجتمع". وتابع أن "المشرّع المغربي أقر المساواة بين المرأة والرجل في الإرث من خلال الوصية الواجبة، وهي وصية إدارية، تمنح للموصي الرغبة في منح شخص أنثى أو ذكر حصة معينة، بشرط أن يكون الشخص الموصي إليه ليس من أصحاب الحقوق في الإرث، كما حدّد الثلث للمستفيد من الوصية ذكراً كان أم أنثى". وقد عبّر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن اندهاشه من الانتقادات اللاذعة التي تلقاها المجلس، موضحاً في تصريحات إعلامية أن "التقرير لم يتحدث عن المساواة في الإرث فقط، بل ناقش مجموعة من المجالات، التي يرى أنه بات من الضروري إعمال مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة فيها". وأشار إلى أن "أسباب إصدار التقرير يدخل في إطار دور المجلس ومساهمته في تقييم السياسات العمومية للدولة للقوانين". زعيم "البي جي دي" على رأس المعارضين ولاقى التقرير سيلاً من الانتقادات من التيار المحافظ في المغرب، كان أشدها ما صرح به عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إذ طلب من إدريس اليزمي تقديم اعتذار للمغاربة وسحب التوصية. واتّهم المجلس ورئيسه بـ"إثارة الفتنة وسط المجتمع المغربي". وبرّر ذلك كون "الإرث له علاقة بالدين وليس السياسة". موضحاً، في حديث لقناة "ميدي آن تيفي" المغربية، أن "الدين الإسلامي لا يمنع الاجتهاد، لكن على كل من يود الاجتهاد، أن يقدّم الأدلة الشرعية المقبولة عند المسلمين، وحينذاك يناقشه العلماء، لكن أن يدعوا بطريقة فجة إلى المناصفة في الإرث، فإنه يثير الفتنة لا غير". وفي السياق نفسه، أوضح مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة وعضو المجلس العلمي الأعلى، أن "في إثارة هذا الموضوع حطاً من قيمة المرأة، على أنها تعيش الفقر، وبتحقيق المساواة ستصبح غنية". وقال لرصيف22: "الدعوة إلى تغيير نصيب المرأة من الإرث كونها أصبحت منفقة، ليست سليمة ما دام اتضح أنها كانت منفقة، ولكن على سبيل التطوع، لأن الشريعة لم تسلط الرجل على مالها، ولم تسمح له بأن يجبرها على الإنفاق". وأضاف: "خطاب المناصفة لا يتم تسويقه على بقية الديانات في العالم، فالمسيحية لا تسمح للمرأة بأن تكون مساوية للرجل في الوظائف الدينية، فالمرأة لا ترعى الكنيسة، ولا تنتخب البابا، ولا تنتخب رئيسة للكنيسة الكاثوليكية، والأمر نفسه يقاس على الديانتين اليهودية والبوذية وغيرهما، في حين نجد الدين الإسلامي وحده يتعرض لهجمات وانتقادات في موضوع المساواة، علماً أن هذا الدين أثبت للعالم أنه الوحيد الذي أنصف المرأة ومنحها كل حقوقها". ورأى الحقوقي والمحامي عبد المالك زعزاع، أن اعتماد المجلس الوطني في توصيته على الفصل 19 من الدستور المغربي، "غير صحيح". مشيراً إلى أن "قراءة المجلس للفصل المذكور جاءت مبتورة ومغلوطة". وقال: "صحيح أن الفصل 19 تحدث عن المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن شرط احترام ثوابت المملكة وقوانينها ومرجعيتها الدينية، وهي الإسلام". التيار اليساري الأكثر مساندة للوصية تزعّم حزب الأصالة والمعاصرة (معارضة)، تيّار مساندة التوصية، فأصدر بياناً عبّر فيه عن مساندته للمجلس، لافتاً إلى أن ما قام به يدخل في إطار "الدور المنوط به، في إطار الالتزام

بالمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية". وشدد على أن "من حقه، وفق اختصاصاته، إصدار التقارير المستدعية لمناقشات هادئة وموضوعية". ودعا الحزب إلى "التريث في إصدار الأحكام المتسرعة، وإلى فتح النقاش في الفضاءات العمومية حول التقرير في شموليته وغيره من المواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة المغربية". ودافعت رئيسة الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة فوزية العسولي عن مقترح المجلس، وقالت: "ما جاء به المجلس يخدم مصلحة المرأة والمجتمع معاً، هذه التوصية ستضع المرأة المغربية في الطريق الصحيح، فقد أصبح لها في الوقت الراهن مهمات ومسؤوليات جسيمة، تجعل من حقها الحصول على حقوق الرجل نفسها". ولفتت إلى أن "الرابطة ستعمل كل ما في وسعها للدفاع عن هذه التوصية وتحقيقها على أرض الواقع". يستمر الجدل من الواضح أن الجدل سيتواصل إلى حين تدخل مؤسسة الافتاء، وهي المجلس العلمي الأعلى، رغم أنها رفضت الحديث عن "المساواة في الإرث بين المرأة والرجل" في السابق. وتردد بضعة مصادر أن التوصية الأخيرة أغضبت أعضاء المجلس، ومن المرجح أن يُصدر بياناً يستنكر فيه هذه الخطوة. في حين أكدت مصادر أخرى أنه من المقرر أن يتدخل الملك بصفته أميراً للمؤمنين للتحكيم في الموضوع، كما فعل في قضيتي الإجهاض ومدونة الأسرة.

http://raseef22.com/life/2015/11/10/morocco-calls-for-equality-between-women-and-men-in-inheritance/

L'Union des éditeurs marocains lance sa première rentrée littéraire

LITTÉRATURE – Le Maroc a enfin sa rentrée littéraire officielle. Ce mardi 10 novembre, l'Union des éditeurs marocains organise la première édition de la rentrée littéraire, dans plus de 25 villes marocaines.

Organisée en partenariat avec le ministère de la Culture, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et l'ambassade de France au Maroc, cette édition se tiendra pendant tout le mois de novembre sous forme de "portes ouvertes" dans 27 librairies du royaume, de Laâyoune à Tétouan, et dans les 12 instituts français du Maroc.

"Un contact direct avec le livre"

171 nouveautés seront proposées au grand public, dans les vitrines ou étalages des librairies, afin de permettre aux lecteurs "un contact direct avec le livre", indique un communiqué de l'Union des éditeurs marocains. Des séances de dédicaces seront aussi organisées.

"Pour parer à la problématique du faible intérêt pour la lecture et l'achat du livre, les organisateurs se fixent comme objectif de placer le livre au cœur du paysage culturel national riche par la diversité de ses affluents, le but étant de contribuer à tisser une relation affective entre le public et le livre et convertir les librairies en espaces actifs à même d'attirer des lecteurs de tout âge et de toutes catégories professionnelles", précise le communiqué.

L'Union des éditeurs marocains éditera, dans le cadre de cette manifestation marquée par la participation de plusieurs écrivains, un guide comprenant plusieurs informations relatives aux nouvelles éditions.

Parmi les nouveautés attendues, Le Bois des ans, premier roman de Abdesselam Cheddadi, une réédition du Fils du Prophète, de Mohamed Ennaji, ou encore la parution inédite d'un livre de Driss Chraibi sorti il y a soixante ans, De tous les horizons.

Pour Abdelkader Retnani, qui préside l'Union des éditeurs marocains et la maison d'édition La Croisée de chemins, cette rentrée littéraire sera la première d'une longue série. "Nous donnerons rendez-vous chaque année au mois de novembre aux éditeurs et lecteurs marocains pour faire perdurer cette rentrée littéraire", nous confie-t-il.

http://www.huffpostmaghreb.com/2015/11/10/premiere-rentree-litteraire-maroc_n_8520488.html

برلماني من :PJDمجلس الجالية لا دور له غير إقامة "سهرات الشراب والشطيح"!

اليازمي يدعو إلى وقف استغلال الاطفال في الإنتخابات اليازمي يدعو إلى وقف استغلال الاطفال في الإنتخابات

مريم بوتوراوت مجتمع

هاجم عبد الكريم النماوي، النائب البرلماني عن فريق العدالة والتنمية بثوة مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، حيث اتهم المجلس بالتركيز على ''الأمور التافهة'' فقط، على حساب القضايا الكبرى المطروحة عليه.

انتقادات البرلماني هذه جاءت في إطار هجومه على ادريس اليزمي، الذي يترأس كلا من مجلس الجالية **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، حيث اعتبر أنه ''لا أحد يعلم ما الذي يفعله بأموال المجلسين''، على حد تعبير البرلماني، مستغربا عدم خضوع اليزمي للمراقبة البرلمانية في الوقت الذي '' يقال إن مجلس الجالية يصرف الأموال في الخارج على أمور تافهة كإقامة السهرات والشراب، والشطيح والرديح''.

وفي هذا الصدد، استنكر البرلماني ما أسماه ب''تخويل بعض مسؤولي المؤسسات الوطنية صفة المحميين من المسائلة بمبرر استقلالهم عن كل المؤسسات''، في وقت صار فيه ''كبار مسؤولي المؤسسات العمومية يمثلون أمام ممثلي الشعب، للخضوع للمساءلة''.

على صعيد آخر، وجه النماوي سهام نقده لتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يرأسه اليزمي أيضا، بشأن المساواة في الإرث، معتبرا أن ذلك ''ليس من اختصاصه، لوجود العلماء''. وزاد ''من غير المستبعد أن يسعوا مستقبلا إلى إصدار توصية تزويج الرجال بالرجال، والنساء بالنساء''، يقول البرلماني ساخرا.

http://www.janoube.com/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9.html

http://www.marocbuzz.com/ar/2015/11/10/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-pjd%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A7-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%84%D9%87-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A5/

http://m.alyaoum24.com/419057.html